دراسة استكشافية حول العنف الرقمي ضد النساء في دولة الإمارات العربية

يناير
2024

د. نادية السقاف
د. لبنى محمد

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
سلامة

عرفان وتقدير

عن الباحثات

د. نادية السقاف رئيسة منتدى القرن الحادي والعشرين، وهي منظمة إعلامية وبحثية مقرها المملكة المتحدة متخصصة في الإعلام والسلامة الرقمية والنوع الاجتماعي والتحولات الديمقراطية وتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كانت أول امرأة يمنية يتم تعيينها وزيرة للإعلام، وقبل ذلك كانت رئيسة تحرير أول صحيفة تصدر باللغة الانجليزية في الجمهورية اليمنية "اليمن تايمز".

د. لبنى محمد باحثة حاصلة على درجة الدكتوراه في اللغويات التطبيقية ولديها اهتمام خاص بدراسات النوع الاجتماعي واللغويات الاجتماعية وتحليل الخطاب والتواصل عبر التكنولوجيا. تعمل أستاذاً مساعداً بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام بالمملكة العربية السعودية.

مزيد من التقدير

شكر خاص لريم ج. على مساهماتها في إعداد الدراسة. كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لإنجاز هذا العمل بمن فيهم: د رائد الشريف، آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، وجون هول.

مترجم عن الإنجليزية

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء الواردة في هذه الدراسة تُعبِّر عن آراء فريق البحث والتحرير حصراً، ولا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة. منذ عام 2011، عملت سيكديف وهي منظمة غير الحكومية تتخذ من كندا مقراً لها، على الصعيد العالمي لتعزيز القدرة على التكيف مع العالم الرقمي والتغلب على تحدياته بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2024

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المستخلص

تلقي هذه الدراسة الضوء على العنف الرقمي ضد النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية السياق والانتشار والتأثير والحلول. وتستكشف كذلك الإطار القانوني المعمول به في هذا الصدد ضمن السياق العام لدولة الإمارات، ومدى استجابة الحكومة لقضايا العنف ضد النساء، بالإضافة إلى استعراض الأبحاث الموجودة حول الموضوع.

تقوم الدراسة على البيانات التي تم جمعها من 11 مقابلة مع أطراف فاعلة، و72 استجابة لمسح كمي من نساء إماراتيات وعربيات مقيمات في دولة الإمارات العربية المتحد، وقدمت آراء النساء المشاركات في الاستبيان والمقابلات من النساء والخبيرات صورة شاملة عن ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء في الإمارات. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذا العمل هو توفير فهم أفضل لهذه الظاهرة العالمية وتقديم توصيات في سياسات التعامل مع المشكلة وسبل المضي قدمًا.

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

مقدمة 8

أسئلة البحث 11

منهجية البحث 12

سياق العنف الرقمي ضد المرأة في دولة الإمارات 13

نتائج البحث 19

العنف الرقمي ضد المرأة :ماذا وأين ومن قبل من؟ 19

ردود أفعال النساء للعنف الرقمي ودوافعه وتأثيراته 23

الحلول الممكنة للحد من العنف الرقمي ضد النساء في الإمارات 29

الاستنتاجات والتوصيات 35

ملخص تنفيذي

في عصر أصبحت فيه التكنولوجيا تُشكّل حياتنا بشكل عميق، برز العنف الرقمي ضد النساء (DVAW) كقضية ملحة على مستوى العالم. وكذلك على مستوى الإمارات، فعلى الرغم من كونها إحدى الدول الرائدة في العالم من حيث المساواة بين الجنسين،[1] إلا أن هناك بعض المخاوف فيما يتعلق بسلامة المرأة على الإنترنت، خاصة وأن دولة الإمارات متقدمة رقمياً للغاية، حيث يستخدم أكثر من 93% من سكانها الإنترنت بشكل يوميً.[2]

هناك أبحاث محدودة حول السلامة الرقمية للنساء في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ومع ذلك، أظهرت دراسة عالمية كمّية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، والتي أجريت بعد انتهاء عمليات الإغلاق العالمية في عام 2021 على إثر جائحة كوفيد-19، أن 64% من النساء في الإمارات تعرضن لشكل من أشكال العنف أثناء تواجدهن على الإنترنت، وأفادت 44% منهن أنهن تعرضن لذلك العنف لأنهن نساء.[3]

يستكشف هذا البحث الأشكال الشائعة للعنف الرقمي التي تواجهها النساء في الإمارات العربية المتحدة (من مواطنات ومغتربات عربيات)، ويبحث في القوى الدافعة وراء حوادث العنف الرقمي ضد النساء، وردود أفعال النساء عليها، وتأثير العنف الرقمي على صحتهن العقلية والجسدية، وسبل الدعم المتاحة لهن سواء كانت تقنية أو قانونية أو نفسية / اجتماعية. كما يهدف البحث إلى تحديد حلول سهلة الوصول للنساء للتوصية بها من أجل تقليل العنف الرقمي والحفاظ على أمان النساء والفتيات على الإنترنت.

في البداية، استعرضت الدراسة الحالية الأنظمة القانونية والمؤسسية، ووجدت أن قوانين الأمن السيبراني في دولة الإمارات العربية المتحدة هي من أقوى القوانين في المنطقة؛ إلاّ أنها لا تركز على وجه التحديد على مكافحة العنف الرقمي ضد النساء. ومع ذلك، أظهرت نتائج البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال المسح والمقابلات في هذه الدراسة أن حوالي ربع النساء الناشطات على الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة أبلغن عن تعرضهن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي الذي استهدفهن لأنهن نساء. وهذه نسبة منخفضة بالأخذ في الاعتبار أن دولة الإمارات لديها تكافؤ رقمي بين الجنسين قدره 1، ما يعني أن الرجال والنساء يتمتعون بفرص متساوية في الوصول إلى المنصات والخدمات الرقمية، وأن أكثر من 90٪ من المواطنين والمواطنات، متصلون بشبكة الإنترنت.

يكشف هذا البحث أن حكومة الإمارات العربية المتحدة أظهرت التزامًا بالتصدي للجرائم الرقمية، حتى وإن لم تكن ضد النساء بشكل خاص، من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك حملات التوعية وخطوط المساعدة والوحدات المخصصة للجرائم الرقمية في وكالات إنفاذ القانون. وكشفت المقابلات مع النشطاء

[1] Gender Inequality Index | Human Development Reports (undp.org)
[2] Share of Internet usage UAE 2021, by frequency, Published by Salma Saleh, Jun 16, 2023
[3] Suzie Dunn, "Technology-Facilitated Gender-Based Violence: An Overview." (2020).

أيضاً عن إدراك متزايد لأهمية هذه القضية والرغبة في معالجتها بشكل شامل. ولكن على الرغم من الجهود المكثفة، لم يكن من الممكن الحصول على إحصاءات سواءً عامة أو مصنفة حسب النوع الاجتماعي من السلطات،[4] إلا أن هناك شواهد من قضايا المحاكم وحملات التوعية التي قامت بها وزارة الداخلية الإماراتية ووحدات الجرائم الإلكترونية تثبت أن العنف ضد النساء، مثل الترهيب والمضايقة لا يتم التسامح معها، وأن هناك العديد من التطبيقات المرتبطة بأجهزة أمنية للإبلاغ عن مثل هذه الحوادث.

في الإطار القانوني الذي يحكم الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يوجد قانون الجرائم الإلكترونية، الذي يلعب دورًا حاسمًا في التصدي للعنف الرقمي. فهو يجرم أفعال مثل التحرش الرقمي، والتنمر عبر الإنترنت، والنشر غير المصرح به للمعلومات الشخصية (doxing). ومع ذلك، سلط المشاركون الذين تمت مقابلتهم الضوء على الحاجة إلى مواصلة تحسين هذه القوانين وتكييفها لتتمكن من مواكبة تطور التهديدات الرقمية.

وباختصار، فقد توصل هذا البحث لعدة نتائج رئيسية:

1. التعرض للعنف: لا تزال النساء يواجهن العنف في المجال الرقمي، حيث تواجه واحدة من كل أربع نساء في الإمارات العربية المتحدة نوعًا من الأذى الرقمي عبر الإنترنت. كانت الأشكال الأكثر شيوعًا للعنف هي الاتصال المتكرر غير المرغوب فيه، أو الإساءة اللفظية، أو الصور المسيئة. ويقيم العديد من الجناة، وهم في الغالب رجال، خارج دولة الإمارات.

2. الثقافة المحلية: تتجلى الجهود الرامية إلى الحفاظ على الهوية والثقافة الإماراتية في احترام المرأة وتمكينها من تولي المناصب القيادية. تهيمن هذه الثقافة على العالم الرقمي كما تهيمن على العالم المادي، وتلزم النساء بالتوافق مع التقاليد في وجودهن الرقمي والرجال باحترام حضورهن الرقمي.

3. أدوات السلامة الرقمية: هناك أدوات وافرة متاحة لكل من المواطنين والمقيمين الذين يعيشون في دولة الإمارات، رجالاً ونساءً، للإبلاغ عن الحوادث والبقاء محميين على الإنترنت. تأخذ السلطات الجرائم الرقمية على محمل الجد ولديها تشريعات قوية ضدها. وبالمقارنة بين الإمارات على المستوى الاتحادي، فإن أكثر انتشار للجرائم الرقمية في أمارة دبي، تليها أبوظبي.

4. العزوف عن الإبلاغ: على الرغم من المبادرات الحكومية، يبدو أن حوادث العنف ضد المرأة لا يتم الإبلاغ عنها إلى حد كبير بسبب خوف النساء من الوصم، مما يدفعهن إلى تجاهل تلك الحوادث في الغالب.

بشكل عام، تعتبر مكافحة العنف ضد المرأة قضية معقدة تتطلب نهجاً متكاملاً. وقد أرست مبادرات الحكومة، المدعومة بالتشريعات القوية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، الأساس للتقدم في حماية المرأة في المجال الرقمي. ومع ذلك، فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تسلط الضوء على الحاجة الماسة لمزيد من الإجراءات. وبالنظر إلى النظام الرقمي المتقدم الذي طبقته البلاد لعدة سنوات، توفر هذه الدراسة تقييماً للدروس التي يمكن الاستفادة منها لبلدان أخرى في المنطقة في مواجهة الرقمنة السريعة والتقدم

[4] The authorities do not report statistical data on prevalence or types of digital crimes and did not respond to requests for such data.

التكنولوجي. في نهاية المطاف، الهدف من هذا البحث هو المساهمة في خلق نقاش أوسع حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها، تختتم هذه الدراسة بتوصيات لصناع القرار وأصحاب المصلحة الآخرين، لجعل الإنترنت مكانًا أكثر أمانًا للنساء في دولة الإمارات، مع عدم تجاهل جميع الفئات الهشة الأخرى. وهذه التوصيات هي كما يلي:

1. تسهيل جمع البيانات والتعاون البحثي لخدمة ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة، ليس فقط في دولة الإمارات، ولكن أيضًا على المستوى الإقليمي والعالمي.
2. تعزيز التوعية حول الأمن السيبراني وأفضل الممارسات التي ترفع من مستوى الأمن للأفراد والمنظمات، لحماية خصوصياتهم الرقمية.
3. المراجعة المستمرة لقانون الجرائم الإلكترونية الحالي وتحديثه لضمان فعاليته في التصدي للتهديدات الإلكترونية الناشئة، مع الإشارة بشكل خاص إلى تلك المرتكبة ضد النساء والفتيات.
4. إنشاء مراكز دعم مجهزة لتقديم المشورة والمساعدة القانونية والدعم المتخصص في مجال الأمن الرقمي، والمصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة للضحايا من النساء. لدى حكومة الإمارات فرصة لتطوير سبل مواجهة ا لعنف الرقمي بدعم إنشاء المزيد من منظمات المجتمع المدني لتكون لها مشاركتها الفعالة في دعم ضحايا العنف الرقمي من النساء على عدة مستويات.

تطوير الشراكات مع السلطات المعنية في الدول الأخرى لضمان التعامل بشكل مناسب مع العنف الذي يقترفه مرتكبو الجرائم من خارج دولة الإمارات.

مقدمة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تحولاً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث لعبت التكنولوجيا دوراً متزايد الأهمية في تشكيل المشهد الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وهي تظهر مستوىً ملحوظاً في انتشار الإنترنت، حيث أفاد استطلاع أجراه دينيس وآخرون[5] أن 99% من السكان استخدموا الإنترنت في عام 2019، بينما استخدمه حوالي 93% من سكان الإمارات بشكل يومي في عام 2021.[6] وفضل حوالي 56% تصفح الإنترنت على الهواتف المحمولة بينما فضل حوالي 42% استخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة والمكتبية.[7]

وفي استطلاع أجرته جوجل حول استخدام الهواتف الذكية في 26 دولة، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كصاحبة أعلى نسبة من السكان الذين يمتلكون هواتف ذكية - 61% من جميع مستخدمي الهاتف المحمول.[8] لقد قطعت الإمارات خطوات كبيرة في مجال الحكومة الإلكترونية، والتي تجسدها الخدمات الحكومية في دبي التي يمكن الوصول إليها من خلال المواقع الإلكترونية أو التطبيقات. واحتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم في الاستثمار في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي التكييف الرقمي لإطارها القانوني، وذلك حسب استطلاع أجرته الأمم المتحدة، لتقييم تطور الحكومات الإلكترونية لجميع الدول الأعضاء.[9] وفي هذا السياق، مشروع "المدينة الذكية" في دبي يهدف إلى إنشاء نقاط خدمة الواي فاي المجانية في جميع أنحاءها. وأعلنت دبي في ديسمبر 2021 أنها أول حكومة بلا أوراق في العالم بنسبة 100%.[10] بالإضافة إلى ذلك، احتلت دولة الإمارات المرتبة 30 عالمياً في مؤشر جاهزية الشبكة (NRI) لعام 2023، لتحتل المركز الأول بين الدول العربية، ويقدم NRI إطارًا شاملاً لتقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الديناميكيات المجتمعية والتنمية الوطنية، ويغطي المؤشر 134 اقتصادًا، ويحلل 58 مؤشرًا ضمن أربعة أبعاد للاستعداد الرقمي: التكنولوجيا، والأفراد، والحوكمة، والتأثير.[11]

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كمدافع بارز عنها في منطقة الخليج العربي، كما يتضح من تصنيفها المرتفع في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.[12] فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن مؤشر عدم المساواة بين الجنسين،[13] وهو مقياس مركب لعدم المساواة بين الجنسين يستخدم ثلاثة أبعاد، وهي الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. سجلت الإمارات أدنى قيمة للمؤشر بين الدول العربية، مما يشير إلى انخفاض عدم المساواة بين النساء والرجال. علاوة على ذلك، يتجلى تفاني

[5] Dennis E. E., Martin J. D., Hassan F. 2019. Media use in the Middle East, 2018: A Seven-Nation Survey. Northwestern University in Qatar.
[6] Share of Internet usage UAE 2021, by frequency, Published by Salma Saleh, Jun 16, 2023
[7] Distribution of internet browsing preference UAE 2021, Published by Salma Saleh, Jun 16, 2023.
[8] El Sayed & Al., 2015. Social Changes & Social Media Usage among Emirati Female. International Conference on Communication, Media, Technology and Design Proceedings (16 - 18 May 2015 Dubai – United Arab Emirates).
[9] Department of Economic & Social Affairs, (2022) "E-Government Survey 2022, The Future of Digital Government", United Nations.
[10] "Hamdan bin Mohammed: Dubai has become the world's first paperless government," Government of Dubai Media Office (11 Dec 2021).
[11] Press release for The NRI 2023 Report, "Trust in a Network Society: A crisis of the digital age?" The Portulans Institute.
[12] The Global Gender Gap Report 2023. World Economic Forum 2023.
[13] Gender Inequality Index | Human Development Reports (undp.org)

دولة الإمارات في تعزيز إدماج المرأة والعدالة والأمن في حصولها على المركز 22 في مؤشر معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن (WPS) لعام 2023، من بين 177 دولة.[14]

لدى دولة الإمارات قوانين ولوائح معمول بها لمعالجة التحرش في مكان العمل. حيث يحتوي قانون العمل (القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980) على أحكام تتعلق بالسلوك في مكان العمل، بما في ذلك الأحكام التي تحظر التحرش والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية. ويجرم قانون العقوبات الإماراتي مختلف أشكال التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، ويحدد العقوبات على مرتكبيه. ومع ذلك، فقد تختلف الأحكام المحددة المتعلقة بالتحرش في مكان العمل حسب الإمارة وطبيعة التحرش.

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار المرتبة الأولى من حيث المساواة بين الجنسين من ناحية الحماية القانونية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. وقد بذلت جهودًا لإجراء إصلاحات قانونية لحماية وإدماج المرأة في السنوات الأخيرة. ويحدد تقرير بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي[15] دولة الإمارات العربية المتحدة كواحدة من الاقتصادات التي كانت تعاني تاريخياً من فجوة كبيرة بين الجنسين، ولكنها حققت أعلى معدلات نمو سنوية في الإصلاحات القانونية منذ عام 2000. وتشمل هذه الإصلاحات تنقيحات 2020 لقانون الأحوال الشخصية، والتي أثرت على تمكين المرأة من التنقل وألغت شرط الطاعة، فضلاً عن تعديلات قانون العمل الاتحادي التي تتطلب الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي.

ومن حيث الشمول الرقمي، الذي يشير إلى النسبة المركبة للإناث إلى الذكور بين مستخدمي الإنترنت والهواتف المحمولة والمستخرج من قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، فقد حققت الإمارات تكافؤاً قدره 1، وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة ماكينزي لعام 2020 حول النساء في العمل في منطقة الشرق الأوسط.[16] وهذا من شأنه أن يعزز بشكل كبير حضور المرأة في الأوساط المهنية والتقنية، وكذلك توفير فرص العمل المستقبلية، عند توفر الظروف المناسبة.

وعلى الرغم من هذا التكافؤ، فإن استخدام الإنترنت والسلوك عبر الإنترنت يختلف بين الرجال والنساء في الإمارات كما هو الحال في أماكن أخرى، وغالباً ما يتم نقل الأعراف الاجتماعية التي تحكم العالم غير المتصل بالإنترنت إلى الفضاء الإلكتروني. وعلى الرغم من أنها تعتبر قديمة نسبيًا، إلا أن نتائج دراسة أجريت عام 2010 حول تصورات طلاب الجامعات من الذكور والإناث في دولة الإمارات العربية المتحدة عن الإنترنت كأداة للتنشئة الاجتماعية تم التحقق من صحتها إلى حد كبير من خلال الدراسة الحالية. حيث أظهرت تلك الدراسة أن الرجال أكثر ميلاً لاستخدام الإنترنت للتفاعل الاجتماعي، في حين من المرجح أن تلجأ النساء إليه لغرض البحث عن المعلومات.[17]

---

[14] Women, Peace, and Security Index 2023: UAE. Georgetown Institute for Women, Peace, and Security.

[15] The information for the legal protection index is derived from the World Bank's Women, Business, and Law 2019 report p.15: Women, Business and the Law 2023 (worldbank.org)

[16] Assi, Rima and Marcati, Chiara (2020) Women at Work: Job opportunities in the Middle East set to double with the Fourth Industrial Revolution. Mckinsey.

[17] Sokol, D., & Sisler, V. 2010. "Socializing on the Internet: Case Study of Internet Use Among University Students in the United Arab Emirates". Global Media Journal, Vol. 9, No. 16

وتعزو الدراسة ذلك إلى فكرة أن الرجال عادة ما يتمتعون بقدر أكبر من الحرية في التواصل والتفاعل مع النساء عبر الإنترنت، في حين أن المرأة الإماراتية غالباً ما تواجه رقابة مجتمعية وأسرية صارمة فيما يتعلق بالتواصل مع الرجال، عبر الإنترنت أو خارجه. ومن الاكتشافات الرئيسية الأخرى لهذه الدراسة أنه على الرغم من أن الإنترنت لديه القدرة على معالجة الإقصاء الاجتماعي والفصل بين الجنسين، إلا أنه، على النقيض، قد يساهم في "تعزيز المعايير الموجودة مسبقاً داخل المجتمعات التقليدية المتصلة به حديثاً."[18]

رغم ذلك، ومع التحول الرقمي المتزايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، اكتسبت النساء الإماراتيات المزيد من الشجاعة للمشاركة عبر الإنترنت، خاصة وأن الإنترنت يمكن أن يوفر لهن الحريات التي قد لا يتمتعن بها خارجه. وتؤكد دراسة أجريت عام 2017 حول الفجوة الرقمية بين الجنسين والتمكين الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك. حيث أظهرت أنه في حين أن الإنترنت سهّل لكل من الرجال والنساء التواصل مع أشخاص خارج دوائرهم الاجتماعية، إلا أن الرجال يستخدمون الإنترنت أكثر بكثير من النساء للتواصل مع الآخرين، وخاصة مع الغرباء، حتى لو كانوا من نفس الجنس أو كانوا زملاء.[19]

في الواقع، أظهرت الدراسة نفسها أنه عندما يتعلق الأمر بالتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أشار عدد كبير من النساء (51% على فيسبوك، و19% على X، و18% على WhatsApp) إلى أنهن تواصلن مع أفراد لا توافق عليهم عائلاتهن. في المقابل، أفاد عدد ضئيل فقط من الرجال أنهم فعلوا ذلك (0% فيسبوك، 2% إكس، و5% واتساب)، مما يعكس ديناميكيات القوة السائدة بين الجنسين، حيث لا يواجه الرجال عمومًا أي حظر أو إنكار في التواصل مع الأفراد من قبل عائلاتهم.

وكشفت الدراسة أيضًا أن 36% من الرجال في العينة يعتقدون أن الزوج يجب أن يشرف دائمًا على استخدام زوجته لوسائل التواصل الاجتماعي، مقارنة بـ 11% فقط من النساء في العينة. ومع ذلك، عند عكس السؤال، كان من المثير للاهتمام ملاحظة أن عدداً أكبر من الرجال وافقوا على أن الزوجات يجب أن تشرفن على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بأزواجهن (53%) مقارنة بالنساء (47%). وأوضح المؤلفون أن النتائج تشير إلى أن الرجال يسعون للسيطرة إلى حد أكبر من النساء بسبب حريتهم الأكبر نسبياً. وفي البيئات التي تتسم بالمعايير المزدوجة، هناك قبول ضمني بأن المرأة قد يكون لها تأثير أكبر في العلاقات الزوجية، ولكنها تتمتع بسلطة مجتمعية أقل في المجال العام.

وعلى هذه الخلفية، فمن الواضح أن التقدم التكنولوجي قد يفرض تحديات جديدة، وخاصة بالنسبة للنساء. وواحدة من القضايا الأكثر إلحاحاً التي أصبحت مصدر قلق عالمي هي العنف الرقمي ضد المرأة (DVAW). مع الطبيعة السريعة لتطور التكنولوجيا، قد تكون النساء عرضة للعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما هو الحال مع النساء الأخريات في جميع أنحاء العالم.

[18] Sokol, D., & Sisler, V. 2010. "Socializing on the Internet: Case Study of Internet Use Among University Students in the United Arab Emirates". Global Media Journal, Vol. 9, No. 16. Page 30

[19] Ben Moussa, Mohamed & Seraphim, Joanna (2017), Digital gender divides and e-empowerment in the UAE: A critical perspective, International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology (IJEDICT), 2017, Vol. 13, Issue 3, pp. 145-161

أسئلة البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

1. إلى أي مدى تتعرض النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة للعنف الرقمي؟
2. ما هي أشكال العنف الرقمي الشائعة في دولة الإمارات؟
3. وإذا كانت منتشرة على نطاق واسع، فما هي دوافع انتشار الظاهرة؟
4. ما هي ردود أفعال النساء تجاه حوادث العنف الرقمي؟
5. ما هي تأثيرات العنف الرقمي على النساء، وما هي أنظمة الدعم المتاحة لهن؟
6. ما هي الحلول المتاحة للحد من العنف الرقمي ضد النساء وحمايتهن؟
7. ما هي التوصيات العملية والسياسات اللازمة لتعزيز بيئة آمنة على الإنترنت للنساء والفتيات؟

منهجية البحث

لفهم مدى أمان المساحات الرقمية وظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة بشكل شامل في دولة الإمارات العربية المتحدة، إن وجدت، استخدم هذا البحث منهجًا متعدد الأساليب.

أولاً، تم إجراء بحث مكتبي حول العنف الرقمي ضد المرأة في المنطقة العربية ككل والإمارات العربية المتحدة بالخصوص، مع الأخذ في الاعتبار السياق القانوني والمبادرات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني المتاحة لدعم ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة.

من ثم جمعت الدراسة البيانات باستخدام مسح كمي شاركت فيه 72 مستجيبة، كما تم إشراك 11 امرأة من خلفيات متنوعة، بما في ذلك ضحايا حوادث عنف رقمي، وناشطات وعضوات منظمات مجتمع مدني، وأخصائيات نفسيات ومؤثرات على وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال مقابلات معمقة، بهدف جمع وجهات نظر ورؤى مختلفة حول طبيعة وأسباب وعواقب العنف الرقمي ضد المرأة. ومن بين 11 سيدة تمت مقابلتهن، كانت هناك 3 إماراتيات، وطلبت 6 من المقيمات العرب الثمانية المتبقيات عدم الكشف عن هوياتهن، وبالتالي تم إعطاؤهن أسماء مستعارة.

وبالنسبة للاستطلاع فقد تم نشره باللغة العربية إلكترونيًا، وجمع الإجابات بدون تعريف بالهوية، مع إتاحة خيار مشاركة بيانات الاتصال للمستجيبات اللواتي يرغبن في المشاركة في مرحلة المقابلة. واحتوى المسح على 30 سؤالاً، معظمها متعدد الاختيارات، مع أسئلة مفتوحة للسماح للمستجيبات بالتعليق. وقد غطّت الأسئلة جوانب مختلفة من الموضوع، مثل السلوكيات الشائعة عبر الإنترنت وأشكال العنف الرقمي ضد المرأة، ونسب استخدام الشبكة من قبل النساء، وكذلك المنصات المفضلة، وهوية مرتكبي العنف الرقمي ضد المرأة، وردود الفعل على مثل ذلك العنف، والأثر الذي يسببه، والدعم المطلوب، وتقييم للحلول المقترحة الممكنة.

وقد ركزت هذه الدراسة على المشاركات الإناث اللاتي يبلغن من العمر 18 عامًا فما فوق ويعشن في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولسن بالضرورة من مواطنات دولة الإمارات، اللاتي قد تعرضن أو لم يتعرضن للعنف الرقمي بأشكال مختلفة.

وبناءاً على أسئلة ونتائج الاستطلاع، فقد قدمت المقابلات رؤية شاملة للموضوع، وأضفت تثليثاً للبيانات، للتحقق من صحة نتائج المسح الالكتروني بالإضافة للكشف عن رؤى الجديدة، وإيجاد الحلول من خلال وجهات نظر أصحاب المصلحة أنفسهم.

سياق العنف الرقمي ضد المرأة في دولة الإمارات

تُعرّف هيئة الأمم المتحدة للمرأة[20] العنف الرقمي ضد النساء بأنه "أي عمل من أعمال العنف يتم ارتكابه أو المساعدة عليه أو تفاقمه باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهواتف المحمولة، الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، ألعاب الكمبيوتر، الرسائل النصية، البريد الإلكتروني، إلخ) ضد المرأة لأنها امرأة." وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يمكن أن يشمل العنف عبر الإنترنت التنمر الإلكتروني، والرسائل الجنسية غير المرغوبة، والتشهير. ويتضمن التنمر الإلكتروني إرسال رسائل تخويف أو تهديد، أما الرسائل الجنسية غير المرغوبة فتتضمن الرسائل أو الصور الفاضحة دون موافقة المستلم، ويتضمن التشهير النشر غير الموافق عليه لمعلومات خاصة أو معلومات تعريفية عن الضحية.

أصدر المركز الدولي لحوكمة الابتكار (CIGI)، بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، تقريراً يسلط الضوء على وضع الأمان على الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكشفت الدراسة، التي أجريت في الفترة من 25 يونيو إلى 2 سبتمبر 2021، عن نتائج رئيسية، بما في ذلك إحصاءات مثيرة للقلق تفيد بأن 73% من الرجال و64% من النساء في الإمارات تعرضوا للعنف على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد 44% من النساء المتضررات أن كونهن نساءاً لعب دورًا في استهدافهن. ومما يؤكد على أهمية هذا البحث، أبلغت 57% من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع عن آثار سلبية على صحتهن العقلية بسبب العنف الرقمي الذي تعرضن له، مع أخذ 32% منهن فترات راحة من وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة لذلك. وضعت هذه النتائج أساسًا لإجراء مقارنة لاحقة تمت في هذه الدراسة.[21]

تم تحديد النساء الإماراتيات كمستخدمات ماهرات لتويتر (X حالياً)، وفقًا لسترونغ وحارب (2012)،[22] مع تفضيل X على فيسبوك، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اعتبارات الخصوصية. حيث إن إمكانية إخفاء الهوية الذي توفره X للشابات الإماراتيات بالتفاعل مع الآخرين عبر الإنترنت دون الحاجة إلى مشاركة الصور الشخصية، وهي ممارسة كانت أكثر شيوعًا في السابق على فيسبوك. بينما اكتسبت كل من سناب شات وقصص إنستغرام شعبية كبيرة بين الإماراتيين بسبب الطبيعة المؤقتة لمنشورات القصص الخاصة بهما. هذه الميزة التي تضمن سرعة زوال المحتوى زودت الشباب بشعور بالموثوقية، كما أبرزها هيرلي في عام 2019.[23]

[20] Frequently asked questions: Types of violence against women and girls UN Women official website.

[21] Supporting a Safer Internet, United Arab Emirates Findings (2022), Center for International Governance and the IDRC.

[22] Strong C. S., Hareb H. 2012. "Media Fashion Among Digitally Fluent Arabic Women in the UAE." *Journal of Middle East Media* 8(1): 1–21.

[23] Hurley Z. 2019. "Imagined Affordances of Instagram and the Fantastical Authenticity of Female Gulf-Arab Social media Influencers." *Social Media+Society* January–March: 1–19

وعلى الرغم من أن المنصات الرقمية مفتوحة للجميع وتفتقر إلى السيطرة التنظيمية، ما يجعل المرء يتوقع أن تكون محايدة جندرياً، إلا أن النساء يملن إلى المشاركة بدرجة أقل. وفقًا لدراسة أجريت عام 2020 حول النساء في العمل في الشرق الأوسط، تميل النساء إلى أن تكنّ أكثر حذرًا في أسواق العمل الحر عبر الإنترنت.[24]

أدى ظهور السياسيات الإماراتيات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى خلق خلفية جديدة للمحادثات المتعلقة بدور المرأة في السياسة وداخل المجتمع الإماراتي. حيث تؤثر الخلفيات والتجارب الحياتية المتنوعة على كيفية إدراك المرأة الإماراتية للواقع الاجتماعي وتفسيره، كما هو موضح في دراسات مثل ايروغول وآخرون (2019)،[25] ووايت اوك وآخرون (2006).[26] فيما يتعلق بالسلوك عبر الإنترنت، تقدم النساء السياسيات في الإمارات أنفسهن بعناية، وتكون حساباتهن غير شخصية إلى حد كبير، كما تبين دراسة أجريت عام 2022 حول كيفية فهم الشابات الإماراتيات للنوع الاجتماعي وهويات السياسيات الإماراتيات على وسائل التواصل الاجتماعي.[27] أظهرت الدراسة المذكورة أنه عند تحليل الملفات الشخصية للسياسيين الإماراتيين على وسائل التواصل الاجتماعي، يتم النظر إلى السياسيات بشكل إيجابي. تم وصفهن بأنهن مؤثرات وتمكينيات بسبب الإجراءات التي يتخذنها – هن والإعلاميون التابعون لهن، حيث من المحتمل أنهن لسن من يكتب المشورات شخصياً – للحفاظ على صورة رسمية لهن، وحماية أنفسهن من تلقي الانتقادات أو العنف المحتمل نتيجة تفاعلهن في العلن للتعبير عن مواقفهن. ومع ذلك، اعتُبرت السياسيات الإماراتيات شخصيات رمزية تبدو منفصلة إلى حد ما عن الواقع. وقد أعربت الأجيال الشابة من مستخدمات وسائل التواصل الاجتماعي في الإمارات العربية المتحدة عن رغبتهن في رؤية صورة أكثر واقعية لأولئك السياسيات، معربات عن اهتمامهن بالحياة اليومية للسياسيات خارج الأحداث الرسمية. وأعرب المشاركون عن أن العديد من هؤلاء النساء الرائدات يتمتعن بشخصيات ملهمة ومذهلة لا يمكن نقلها إلى العالم الافتراضي بسبب القيود الاجتماعية.

على الرغم من أن الدراسة خلصت إلى أنه يُنظر إلى السياسيات بشكل إيجابي على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن تأثير وجودهن على الإنترنت لا يزال حذِر. مع الأخذ في الاعتبار توقعات الأسرة والأعراف الاجتماعية، قد تواجه السياسيات قيودًا اجتماعية وثقافية في مشاركة المعلومات على المنصات الاجتماعية لا تنطبق بالتساوي على السياسيين الذكور الذين يتمتعون بقدر أكبر من الحرية في الكشف عن التفاصيل الشخصية. هناك قانون غير مكتوب للسلوك الذاتي في المجالات العامة، بما في ذلك الإنترنت، يُلزم النساء، وخاصة أولئك اللاتي يشغلن مناصب في السلطة، بضبط النفس بشكل أكبر في تعبيراتهن وتبادل المعلومات، حيث إنهن في دائرة الضوء وهناك احتمال أكبر لتعرضهن للعنف والانتقادات.

ومن الأمثلة الحية على هذا التأثير العميق للأعراف الاجتماعية على المجال الرقمي، رد الفعل العنيف الشديد الذي واجهته تسع نساء إماراتيات انتشر مقطع فيديو لهن يحتفلن بيوم المرأة الإماراتية في سبتمبر 2022. اختارت النساء التعبير عن هويتهن الإماراتية كما فهمنها بدلاً من الالتزام بمعناها التقليدي، فارتدت

[24] Assi, Rima and Marcati, Chiara (2020) Women at Work: Job opportunities in the Middle East set to double with the Fourth Industrial Revolution. Mckinsey.

[25] Erogul M. S., Rod M., Barragan S. 2019. "Contextualizing Arab Female Entrepreneurship in the United Arab Emirates." *Culture and Organization* 25(5): 317–31.

[26] Whiteoak J. W., Crawford N. G., Mapstone R. H. 2006. "Impact of Gender and Generational Differences in Work Values and Attitudes in an Arab Culture." *Thunderbird International Business Review* 48(1): 77–91.

[27] Storie, L., & Marschlich, S. (2022). Identity, Social Media, and Politics: How Young Emirati Women Make Sense of Female Politicians in the UAE. *The International Journal of Press/Politics*, *27*(4), 789-807.

العديد منهن ما يمكن تفسيره على أنه مظهر غربي من حيث عمل ثقوب للحلي في وجوههن وتلوين شعرهن، وهو ما كان الدافع الرئيسي لمئات الآلاف من المعلقين الغاضبين للتعبير عن سخطهم ضد أولئك النساء.[28] تلقت النساء الظاهرات في الفيديو، واللاتي عُرفن إلى حد ما بالمؤثرات على تيكتوك، تهديدات بالقتل وتعرضن لمضايقات واسعة النطاق عبر الإنترنت حتى اضطر منشؤوا المحتوى إلى إزالة الفيديو في غضون ساعات من نشره.[29]

ومع ذلك، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة خطوات لمعالجة العنف عبر الإنترنت كما فعلت على أرض الواقع. على سبيل المثال، تحتوي البوابة الإلكترونية لحكومة الإمارات على قسم مخصص للسلامة والأمن الرقمي، والذي لا يعرض القوانين والتدابير ذات الصلة بالبيانات والحماية الرقمية فحسب، بل يوفر أيضًا طريقة سهلة وآمنة للإبلاغ عن الحوادث.[30]

كما أطلق مجلس الإمارات لجودة الحياة الرقمية أيضًا خطًا ساخنًا للدعم في فبراير 2020 كأحد مبادراته الأولى لمساعدة العائلات والشباب خلال تصفحهم للعالم الرقمي: "يقدم خط الدعم المشورة المهنية من خبراء متخصصين لجميع أفراد الأسرة لمواجهة المواقف العملية اليومية في العالم الرقمي."[31]

علاوة على ذلك، تمتلك الإمارات نظامًا محمياً لأمن البيانات الحكومية يسمى "FedNet" مع بنية اتصالات آمنة مسؤولة عن مراقبة الاتصالات عبر الإنترنت واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة حدوث انتهاكات.[32] وتشمل المبادرات الأخرى مبادرة "Cyber Pulse" التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي العام بالأنشطة المشبوهة عبر الإنترنت والاحتياطات التي يمكن اتخاذها لتجنب الوقوع ضحية للتصيد الاحتيالي الإلكتروني. يقدم البرنامج محتوىً تعليمياً في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات بالإضافة إلى نصائح حول كيفية الحفاظ على أمان أفراد المجتمع، وخاصة النساء والشباب عبر الإنترنت.[33]

ولعل الخدمة الأكثر شهرة هي تطبيق "الأمين"، الذي أطلقته شرطة دبي عام 2003 بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) في الإمارات، لتلقي البلاغات من المواطنين والمقيمين والسياح، حفاظاً على سلامة المجتمع.[34] كما أن لشرطة أبوظبي خدمة مناظرة خاصة بها للحفاظ على سلامة المجتمع واستقراره والتي تعرف باسم "خدمة أمان"،[35] إلا أن هاتين الخدمتين لا تقتصران على الجرائم الرقمية بل تعالجان الحوادث الأمنية في دبي وأبوظبي بشكل عام. إلا أنه لشرطة دبي أيضًا "بوابة الجرائم الإلكترونية E-crime"، وهي منصة للخدمة الذاتية تمكن عامة الناس من تقديم وتتبع التقدم

[28] Sandysaul, "There's been a lot of backlash on Twitter from Emiratis about the video that went out on Emirati Women's Day" (29 August 2022), Reddit.

[29] Middle East North Africa Financial Network – Khaleej Times, 6 Sept 2022, UAE: Viral Emirati Women's Day Video Faces Backlash, But It's The Trolls Who Cross The Line.

[30] Cyber safety and digital security page, UAE Electronic Government Portal

[31] Emirates News Agency, Launching the Digital Wellbeing Support Line, published on 12 February 2020 (in Arabic).

[32] Federal Network (FedNet), Connected Government

[33] Emirates News Agency, GWU launches first Cyber Pulse training course for women, families, published on 23 June 2022.

[34] Al-Ameen (alameen.gov.ae)

[35] Al Aman service page at Abu Dhabi Police website.

المحرز في الشكاوى المتعلقة بالاعتداءات الرقمية والجرائم الإلكترونية، سواء كانت تتعلق بتهديدات شخصية أو مالية.[36]

يضاف إلى ماسبق الحملة التوعوية حول الابتزاز الإلكتروني، التي أطلقتها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية عام 2015، وتهدف إلى رفع وعي طلاب المدارس والجامعات وأولياء أمورهم لضمان يقظتهم ضد المخاطر الرقمية المحتملة.[37] وتضمنت الحملة إجراء استطلاعات بين ضحايا الابتزاز لفهم الظروف الأساسية والدوافع بشكل أفضل وراء تعرضهم لتلك الحوادث، وإرشاد تطوير سياسة شاملة لمعالجة الابتزاز والتخفيف من تأثيره بشكل فعال.

على المستوى الفيدرالي، في عام 2019 قدم المدعي العام "My Safe Society"، وهو تطبيق صغير ولكن ذكي، يمكن تحميله على الهواتف الذكية ويسمح للجمهور بالإبلاغ عن الجرائم أو الأنشطة المشبوهة التي يتم ملاحظتها على مواقع الشبكات الاجتماعية، والتي قد تقوض الأمن على المستوى الوطني و/أو الاجتماعي، أو تتسبب بالإخلال بالنظام العام، أو التأثير سلباً على الرأي العام. وفقًا لموقع "شارك" وهو منصة رقمية للتواصل مع الجمهور وتشجيع المشاركة الرقمية وإدلاء الراي على الخدمات الحكومية، فإن الهدف الأساسي لهذا التطبيق هو تشجيع المشاركة المجتمعية الفعالة في تعزيز الأمن ضد الجرائم الإلكترونية من خلال تسهيل التواصل المباشر مع مكتب النائب العام الإماراتي.[38]

القوانين واللوائح التي تتناول العنف الرقمي ضد المرأة

دولة الإمارات العربية المتحدة هي عبارة عن اتحاد يضم سبع إمارات. ويشكل رؤساء هذه الإمارات المجلس الأعلى الاتحادي، والذي يعمل بمثابة الهيئة الإدارية للدولة. ويشاركون في انتخاب الرئيس ونائب الرئيس كل خمس سنوات.

تاريخيًا، كانت السلامة السيبرانية والأمن الرقمي من القضايا الخطيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.[39] وكانت الإمارات أول دولة في المنطقة تعتمد قانوناً لمكافحة الجرائم الإلكترونية. حيث تم عام 2012 تحديث قانون الجرائم الإلكترونية رقم 2 الصادر عام 2006، بمرسوم القانون الاتحادي رقم 5 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتم تفعيل قانون الجرائم الإلكترونية منذ ذلك الحين من قبل وزارة العدل الإماراتية، وهو يفرض قيودًا على الأنشطة المختلفة عبر الإنترنت.[40] وتشمل الإجراءات المحظورة (1) انتقاد المسؤولين الحكوميين أو الدين أو مشاركة المعلومات التي يمكن أن تصور فردًا أو كيانًا بشكل سلبي ؛ (2) نشر صور الآخرين دون موافقتهم؛ (3) الكشف عن المعلومات التي تخص الآخرين؛ (4) مشاركة المعلومات التي قد تعرض الشخص للعداء العام؛ و(5) نشر محتوى لا يتوافق مع الأخلاق الإماراتية، مثل كونه لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية أو يشيع الكفر، أو يدعو لارتكاب معصية. وانعكس

[36] E-Crime portal by Dubai Police
[37] TDRA, The UAE TRA launches Cyber Blackmail Awareness Campaign, published 8 March 2015.
[38] My Safe Society blurb on UAE electronic government portal
[39] Wilkinson, Dino (2022). UAE updates cybercrime law. Clyde & Co.
[40] UAE Ministry of Justice. 2012. "Federal Decree-Law no. (5) on Combating Cybercrimes."

تأثير هذه الضوابط على وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الرقابة الذاتية، كما لوحظ في السنوات الأخيرة وفقًا لفريدوم هاوس (2020).[41]

كجزء من برنامج الإصلاح القانوني المستمر في الإمارات، تم استبدال التشريع الوطني للجرائم الإلكترونية في البلاد، والذي لم يتم تحديثه منذ عام 2012، بقانونين حديثين في عام 2021. الأول هو المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 الصادر حديثًا ضد نشر الشائعات والتشهير، المعروف أيضًا باسم "قانون الجرائم الإلكترونية الجديد،"[42] والقانون الثاني هو المرسوم بقانون اتحادي رقم 31، والذي يركز على قانون العقوبات.

نطاق تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 2 يناير 2022، تم توسيعه ليشمل الجرائم الإلكترونية المتعمدة أو المخطط لها أو الخاضعة للإشراف أو الممولة داخل الإمارات، أو تلك التي تقوض مصالح الدولة أو مواطنيها أو المقيمين فيها. ويقدم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد أيضًا بندًا يعتبر جمع أو تخزين أو معالجة البيانات الشخصية لمواطني دولة الإمارات أو المقيمين فيها جريمة جنائية، بما لا يتعارض مع القوانين الأخرى ذات الصلة.

ومن الجدير بالذكر أن العقوبات الجنائية المنصوص عليها في قانون الجرائم الإلكترونية الجديد تطبق بالإضافة إلى أي عقوبات منصوص عليها في قانون حماية البيانات أو تشريعات مماثلة. على سبيل المثال، تؤكد المادة 6.1 من قانون الجرائم الإلكترونية الجديد أن الانخراط في الكشف غير المصرح به عن البيانات الشخصية قد يؤدي إلى السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر، بالإضافة إلى غرامة تتراوح بين 20,000 درهم إلى 100,000 درهم.

علاوة على ذلك، يحظر قانون الجرائم الإلكترونية الجديد صراحة مراقبة بيانات مواقع الأفراد أو الكشف عنها أو الاحتفاظ بها دون موافقتهم. يتم الآن تناول انتهاك الخصوصية المعترف به حديثًا بشكل صريح في التشريعات الإماراتية، إلى جانب الجرائم الموجودة مسبقًا مثل اعتراض الاتصالات دون تصريح، والتصوير غير المصرح به، ونشر المعلومات الضارة المتعلقة بالأفراد.[43]

وبموجب التشريعات الإماراتية، يعتبر نشر البيانات التشهيرية على وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة جريمة جنائية، تعادل نشرها في وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف والكتب والمجلات. ومع ذلك، وفقًا للمحامين المتخصصين سوزي عبد النبي وألكسندرا ليستر من شركة كلايد آند كو، يمكن أن تكون تداعيات هذا الفعل أكثر خطورة، نظرًا لطبيعة وسائل التواصل الاجتماعي الغير الرسمية والسهلة الوصول، مما قد يصطاد الأفراد على حين غرة.[44] ويوضح الخبراء أنه يُقال إن خطر الضرر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أعلى مما هو عليه من خلال وسائل الإعلام المطبوعة التقليدية بسبب الانتشار الفوري الذي لا يمكن السيطرة عليه للمحتوى على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مما قد يصل إلى جمهور أوسع مما كان مقصودًا في الأصل.

---

[41] Freedom House. 2020. "Freedom on the net 2020: United Arab Emirates."

[42] Text of the law in Arabic.

[43] www.u.ae/en/resources/laws/cyberlaws

[44] Abdel-Nabi, Susie & Lester, Alexandra (2022). Defamation and social media in the UAE, revisited. Clyde & Co.

ومع وجود نظام رقمي متطور للغاية قادر على تتبع أي منشور إلى مصدره، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة معروفة على نطاق واسع بلوائحها الصارمة التي تحكم استخدام الإنترنت. أي ملاحظات تشهيرية يتم نشرها (بشكل مجهول أم لا) على الوسائل الرقمية، بما في ذلك منصات مثل واتساب وتيكتوك وتويتر وانستغرام وفيسبوك والمواقع الإلكترونية والرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني، قد تؤدي إلى اتهامات جنائية بالتشهير بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الجديد قيد التنفيذ. وتجرم المادة 43 من هذا القانون إهانة الآخرين أو نسب حوادث إليهم قد تعرضهم للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين باستخدام شبكات الكمبيوتر أو تكنولوجيا المعلومات. تشمل العقوبات السجن و/أو الغرامات التي تتراوح من 250,000 درهم إلى 500,000 درهم.

ويحظر قانون الجرائم الإلكترونية الجديد أيضًا على المواقع الإلكترونية وأصحاب شبكات المعلومات والمشغلين تسهيل الجرائم التي يعاقب عليها قانونًا. حيث قد يواجه مقدمو خدمات الإنترنت ومالكو مواقع الويب ومسؤولو منصات التواصل الاجتماعي الذين يقومون بتخزين أو تقديم محتوى غير قانوني عقوبات إذا كانوا على علم بهذا المحتوى. ويمكن مساءلة مسؤولي المجموعات ومواقع الويب عن المنشورات غير المناسبة من قبل الأعضاء ويجب عليهم تنفيذ تدابير للتخفيف من هذه المخاطر.

هذه التحديثات على قانون الجرائم الإلكترونية لا تلبي فقط المعايير الدولية وتستجيب للتقدم التكنولوجي المتسارع فحسب، ولكن أيضًا تستجيب لزيادة حركة المرور على الإنترنت والجرائم الرقمية التي تزايدت على إثر جائحة كوفيد-19، لا سيما في سياق وسائل التواصل الاجتماعي. ومن أمثلة قضايا الجرائم الإلكترونية إدانة امرأة بتهمة إهانة عمها عبر تطبيق واتساب، وأربعة أفراد حكم عليهم بالسجن بتهمة تبادل الإهانات على تويتر.[45] ووقعت حادثة مماثلة في مايو 2022، عندما أمرت النيابة والمحاكم المدنية رجلاً بدفع 35 ألف درهم بسبب إرسال رسائل غير لائقة إلى امرأة ووصفها بأنها مريضة عقلياً عبر تطبيق واتساب.[46] وحكمت المحكمة لصالح المدعي بناءً على المادة رقم 282 من القانون المدني.

وبعد بضعة أشهر في سبتمبر 2022، نشرت صحيفة البيان قصة رجل حكمت عليه محكمة الأسرة والمحكمة المدنية في أبو ظبي بدفع 5000 درهم إضافة لتكاليف الدعوى القانونية لسيدة اتهمته بالتسبب في أضرار عاطفية واقتصادية لها من خلال إرساله رسالة على الواتساب تقول "أنت تكذبين علي وتتلاعبين بي."[47]

مثل هذه الحوادث هي السبب وراء قيام النائب العام بحملات توعية منتظمة، ونشره على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مقاطع فيديو تعليمية، حول عقوبة السب والقذف عبر شبكات التواصل الاجتماعي.[48]

[45] Ibid
[46] Al-Emarat Alyoum, A WhatsApp message costs a young man 35 thousand dirhams. Published on 31 May 2022.
[47] Albyan, A young man was fined 5,000 dirhams because of a message to a girl on WhatsApp. Published on 21 Sept 2022.
[48] For example, see https://wam.ae/ar/details/1395303067776

نتائج البحث

حوالي ثلثي المشاركات في المسح الكمي (64٪) كن من العربيات المقيمات في دولة الإمارات، والثلث المتبقي (36٪) من المواطنات الإماراتيات. أقل بقليل من الثلثين (62.5%) كانوا من إمارة دبي، وعدد أقل من أبوظبي (16.7%) والشارقة (11%)، والباقي من عجمان والفجيرة وأم القوين.

كان عمر جميع المشاركات أكبر من 18 عامًا، لكن غالبيتهن كانت تتراوح أعمارهن بين 18 و49 عامًا، و12.5% فقط كنّ فوق 50 عامًا. وكان نصفهن تقريبًا عازبات وثلثهن متزوجات.

أغلب أفراد العينة حاصلات على شهادات جامعية فما فوق. وتباينت خلفياتهن المهنية بشكل كبير، ولكن في حين أن معظمهن عملن في القطاع الخاص، فإن البقية عملن في مجالات البحث أو التدريب أو الاستشارات، ولم يعمل سوى عدد قليل منهن في القطاع العام أو لحسابهن الخاص، وعدد أقل منهن لا يعملن حالياً.

أما بالنسبة لمشاركتهن على الإنترنت، فقد ذكر حوالي الربع منتظمة أنهن يشاركن على منصات إلكترونية مختلفة بشكل منتظم، بينما أكثر من النصف موجودات على الانترنت بشكل أقل تكرارًا وكثافة، وأفاد عدد قليل منهن بحد أدنى من المشاركة عبر الإنترنت أو عدم المشاركة على الإطلاق. فضلت معظم النساء استخدام أسمائهن الحقيقية وصورهن (73.6%) عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي بينما استخدم عدد أقل أسماءهن الحقيقية بدون صور شخصية (15.3%) أو اعتمدن أحد هذه الأشكال أو الآخر بشكل مغاير على منصات مختلفة (8.3%).

العنف الرقمي ضد المرأة :ماذا وأين ومن قبل من؟

فيما يتعلق بسؤال منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في الإمارات، كان إنستغرام وواتساب وفيسبوك هم أكثر ثلاث منصات مفضلة بين المشاركات في المسح، يليها البريد الإلكتروني وتيكتوك ولنكدإن، وتطبيقات الاجتماعات (زوم أو سكايب أو لقاء قوقل)، وبعد ذلك، وبشكل غير متوقع، تويتر (X) والرسائل النصية القصيرة.

تعمل لارا كخبيرة عربية في الأمن السيبراني في مجال تكنولوجيا المعلومات منذ أكثر من 15 عامًا، وأثناء إجراء المقابلة، أكدت شعبية إنستغرام في الإمارات: "إن إنستغرام جذاب بصريًا وتركيزه على الصور ومقاطع الفيديو يلقى صدى جيدًا لدى المستخدمين الذين يرغبون في عرض تجاربهم وأنماط حياتهم وإبداعاتهم، وفي بلد متنوع ثقافياً وغني بصرياً مثل الإمارات، توفر هذه المنصة التفاعلية منفذاً مثالياً للتعبير عن الذات... وأيضاً الأدوات المتوفرة، مثل الإعجاب والتعليق والرسائل المباشرة، والتي تشجع مشاركة المستخدم وتعزز الشعور بالتواصل الاجتماعي، تجعلها المنصة المفضلة للبقاء على اتصال مع الأصدقاء والعائلة، بالإضافة إلى متابعة أخبار الشخصيات المؤثرة والمشاهير."

وذكرت شهد الكعبي وهي إماراتية مدافعة عن حقوق المرأة ورئيسة المجلس الاستشاري للشباب لأهداف التنمية المستدامة، أن وجودها عبر الإنترنت يكون غالبًا على إنستغرام، حيث تشارك المحتوى المتعلق بالفنون والفرص المتاحة للفنانين الصاعدين، كما أنها تستخدم حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي للحديث عن التنمية المستدامة وتمكين الشباب بشكل عام. ذكرت الكعبي أن الرجال بشكل عام يستخدمون سناب شات ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى للتعريف عن أنفسهم أكثر من النساء، ليس لأن النساء خائفات من القيام بذلك، ولكن لأنهن لا يشعرن بالحاجة إلى ذلك. "الحقيقة هي أنني أستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الغالب لأطلع على ما يجري بدلاً من المشاركة في المناقشات، حيث إنه لدي منصات للمشاركة الواقعية سواء اللقاءات مع الأقران والأصدقاء ذوي التفكير المماثل على المستوى الاجتماعي، أو مع آخرون من خلال الأنشطة المهنية والمناسبات العامة هنا في الإمارات."

أوضحت شهد سبب تفضيلها للمنصات الواقعية لمناقشة القضايا الحاسمة: "بأنا أفضِّل مناقشة القضايا التي أهتم بها مع صناع القرار وأصحاب المصلحة من خلال أحداث مثل COP28، والتي شاركت فيه لتمثيل المجتمع المدني. يمكننا أن نحقق نتائج أكثر من خلال هذه القنوات من مجرد حصول منشور على X (تويتر سابقًا) على سبيل المثال على ألف مشاهدة من أشخاص ليسوا على صلة مباشرة بقضيتي أو مؤثرين فيها."

وفيما يتعلق بالمحتوى الذي يتم مشاركته على وسائل التواصل الاجتماعي، قالت عدد قليل من المشاركات في المسح إنهن ينشرن مجموعة واسعة من الصور أو مقاطع الفيديو غير الشخصية بشكل يومي أو شهري، بينما تقوم حوالي ربعهن بذلك أسبوعيًا، وحوالي نصفهن تقوم بإعادة مشاركة المنشورات مثل مقاطع الفيديو والصور حول مواضيع عامة بشكل أسبوعي. ومع ذلك، تشارك ثلث العينة فقط الصور أو مقاطع الفيديو الشخصية بشكل منتظم. وفيما ذكرت عدد قليل من المشاركات أنهن يقمن بكتابة منشورات نصية حول مواضيع عامة يوميًا، بينما عدد أقل منهن يكتبن عن مواضيع شخصية.

وفيما يخص السؤال الأهم حول مدى تعرض المشاركات للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، فقد أقرت 20 من أصل 72 من المشاركات في الاستطلاع أنهن تعرضن له (27.8%، الشكل 1). ومع ذلك أكملت 19 مشاركةً فقط الإجابة على أسئلة الاستطلاع المتبقية والمرتبطة بالضرورة بهذا السؤال.

الشكل 1: مدى تعرض المشاركات لأي شكل من أشكال العنف الرقمي

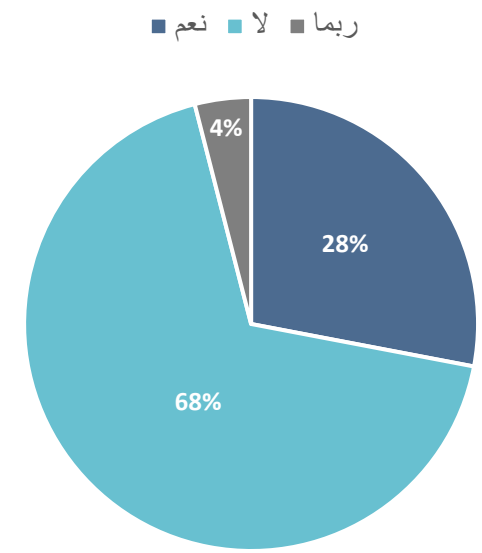

وفقًا لكارين، الباحثة والمستشارة القانونية، فإن هذا العدد المحدود نسبيًا من ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة في الإمارات يرجع تفسيره إلى زيادة الوعي وإجراءات الدعم التي تقدمها السلطات. لا يمكن التقليل من أهمية الارتباط بين العنف عبر الإنترنت والإجراءات الاستباقية التي تتخذها الهيئات الإدارية لمعالجة هذه القضية: "استجابةً للارتفاع المثير للقلق

في العنف الرقمي [عالميًا]، تم إنشاء آليات مختلفة في دولة الإمارات لتسهيل الإبلاغ عن الانتهاكات، بهدف التخفيف من هذه السلوكيات." وأضافت أن "دولة الإمارات أطلقت مبادرات مؤثرة للحد من أعمال التنمر عبر الإنترنت في البلاد. حتى أصبح التنمر عبر الإنترنت، بما في ذلك التهديد وانتحال الشخصية والحسابات المزيفة، يُصنف الآن على أنه جريمة جنائية. وبما أن مرتكبي العنف الرقمي ضد المرأة قد يواجهون حاليًا عقوبة السجن مدى الحياة وغرامة تتراوح بين 50 ألف درهم و3 ملايين درهم، وفقًا لقانون الجرائم الإلكترونية الجديد،" تتابع كارين "فإن هذا يوفر إطارًا قانونيًا شاملاً لمعالجة المخاوف المتعلقة بإساءة استخدام التكنولوجيا، ويعزز مستوى حماية المرأة من الأذى عبر الإنترنت."

أشارت الردود على المسح إلى أن منصة التواصل الاجتماعي التي وقعت فيها معظم حوادث العنف ضد المرأة هي إنستغرام، يليها فيسبوك أو برنامج المراسلة الخاص به، ثم واتساب، ثم تطبيقات المواعدة والرسائل النصية القصيرة بشكل متساوي.

وردًا على السؤال المتعلق بشكل العنف الرقمي الذي تعرضن له، أشارت المشاركات، كما هو موضح في الشكل 2، إلى أن الشكلين الأكثر انتشارًا الذين واجهنهما كانا: الاتصال المتكرر من قبل أفراد لا يرغبن في التواصل معهم، والتعرض للإساءة اللفظية. بعد ذلك، كانت الصور غير اللائقة التي يتم إرسالها إليهن أقل تكرارًا، تليها الملاحقة أو التجسس عبر الإنترنت. وقد لاحظنا أن تلقي ملفات ملغومة بفيروسات أو برامج تجسسية، أو التشهير أو القرصنة أو الابتزاز كانت حالات منخفضة الانتشار.

الشكل 2: العنف الرقمي ضد المرأة أنواعه وتكراره

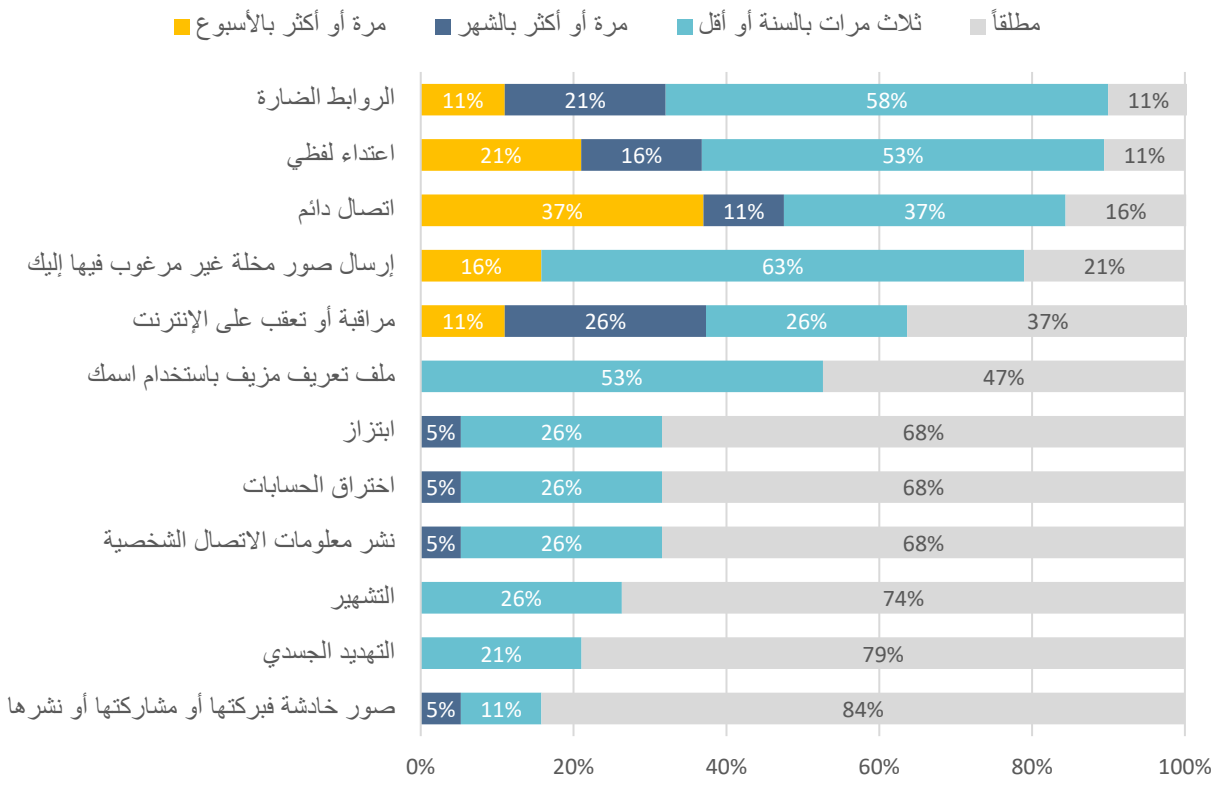

عندما طُلب من المشاركات إعادة سرد حوادث الإساءة الرقمية التي استهدفتهن على وجه التحديد لكونهن نساء، قامت المشاركات بسرد العديد من التجارب، وتراوحت هذه الحوادث بين التعليقات الجنسية، والرسائل المهينة، والمحتوى الفاضح غير المرغوب فيه، والتهديد بالأذى، كما أشارت ردود المشتركات أيضاً إلى أن رجالاً يتواصلون معهن بشكل منتظم ويطلبون إقامة علاقات عاطفية، وحتى أن البعض يجرؤ على إرسال صور ومقاطع فيديو غير لائقة. وكما سيتم شرحه لاحقًا في الدراسة، تتجاهل معظم النساء مثل هذه التصرفات لأنهن يبررن هذا التحرش بأنه رد فعل على سلوكهن على الإنترنت. قالت إحدى المشاركات العربيات: "لمجرد أنني شاركت صورة جريئة لي على وسائل التواصل الاجتماعي، اعتقد شخص ما أنه يمكنه الاستفادة من ذلك وبدأ بإرسال صور غير لائقة لنفسه دون توقف."

كما شاركت وعد قصتها، وهي إحدى ضحايا العنف الرقمي الذين تمت مقابلتهن وهي عربية مقيمة في الإمارات، حيث استمر أحد الأشخاص بإرسال رسائل غير مرغوب فيها، وصور غير لائقة إليها عبر تطبيق الواتساب، ولكن رد فعلها صنع مثالاً مهماً على اتخاذ إجراءات ضد العنف الرقمي، تقول وعد: "واصل شخص مجهول التواصل معي وإرسال رسائل وأنا لا أريده أن يتصل بي. لقد واصل تكرار نفس الشيء لعدة أيام، فأبلغت الشرطة عنه."

تعتقد غالبية المشاركات أن العنف يأتي من أفراد مجهولين الهوية باستخدام حسابات مزيفة، ويعتقد عدد أقل من المشاركات أن العنف الرقمي يأتي "أحيانًا" من أقارب أو معارف عمل. وشهدت أغلبية مماثلة على أن الضرر الناجم عن العنف الرقمي ضد المرأة يحدث عبر التواصل الخاص على منصات التواصل الاجتماعي، وليس على الصفحات العامة.

وأكدت ليال، وهي باحثة وناشطة عربية تعيش في الإمارات العربية المتحدة، نتائج المسح حول هذا السؤال قائلة إن "العنف غالباً ما يأتي من حسابات مزيفة لأن الأشخاص يمكنهم إخفاء هوياتهم خلف الشاشات، إن ميزة إخفاء عن الهوية في منصات التواصل الاجتماعي تجعلهم يشعرون بأنهم أقل مسؤولية عن أفعالهم، مما يؤدي إلى سلوك مؤذي عبر الإنترنت."

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي للجناة، أكد ما يقرب من ثلثي المستجيبات (63.2%) أن المعتدين كانوا في الغالب من الرجال، واعتقدت نسبة متساوية قدرها 15.8 أنهم بنسبة متساوية من الرجال والنساء أو أنه لا يمكنهن الجزم في موضوع جنس المعتدين، وذكر 5% فقط أن الجناة كانوا في الغالب من الإناث.

إجابات المشاركات على سؤالٍ حول ما إذا كن سيتعرضن لنفس أشكال العنف الرقمي لو كنّ رجالاً عكست بوضوح ديناميكيات السلطة بين الجنسين في العالم العربي، والعلاقة بين التصورات المشتركة ثقافياً عن المرأة باعتبارها "أضعف" أو "أكثر عرضة للخطر" أو "سهلة الاستهداف." وعلقت إحدى المشاركات على السؤال: "لا على الإطلاق. سبب استهدافي هو أنني أنثى ولا أريد القيام بأفعال جنسية مع الشباب، مما جعلهم يكرهونني ويريدون عزلي أو الضغط علي."

ردود أفعال النساء للعنف الرقمي ودوافعه وتأثيراته

عندما تم سؤال المشاركات في المسح عن ردود أفعالهن تجاه أشكال العنف الرقمي المختلفة التي واجهنها، كان رد الفعل الأكثر شيوعًا هو "حظر الجاني"، وقد تم اختيار هذه الإجابة لجميع أشكال العنف تقريبًا، ولكنه كان مرتفعًا بشكل خاص كرد فعل على الاتصال المتكرر غير المرغوب فيه (36.6٪)، وكذلك على تلقي صور مسيئة (39.4%) (الشكل 3).

وكان "التجاهل" هو رد الفعل الثاني الأكثر شيوعاً في الردود (بين 8% و25.6%)، بشكل رئيسي مع الإساءة اللفظية، والاتصال غير المرغوب فيه، والمطاردة، وتلفيق وتبادل الصور الشخصية، والمطاردة أو التجسس، وحملات التشهير المنظمة، وتلقي صور مسيئة، والمنشورات الجنسية أو العنصرية أو المعبرة عن الكراهية، والتشهير أو الهجوم على العائلة والأصدقاء.

الشكل 3: التدابير المتخذة عند مواجهة العنف الرقمي ضد المرأة

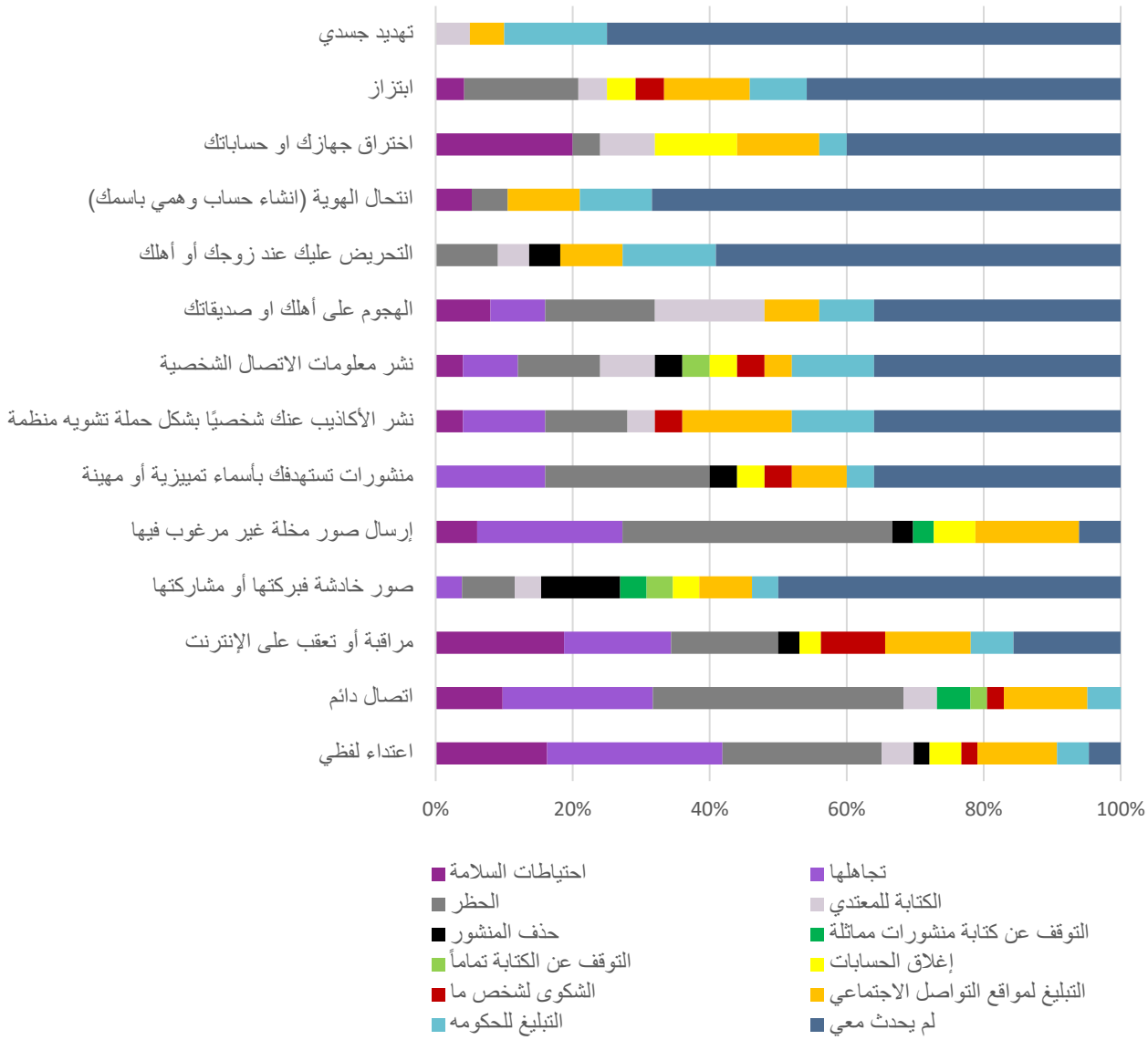

كان رد الفعل الشائع التالي هو "مواجهة الجاني"، والذي تم اختياره من قبل 3.9% إلى 16% من المشاركات، خاصة عندما يتعرض الأصدقاء والعائلة للهجوم، أو عند حدوث قرصنة أو إساءة لفظية أو نشر للمعلومات الشخصية أو إرسال صور مسيئة غير مرغوب فيها. وكان رد الفعل الأقل شيوعًا هو "الشكوى لشخص ما" (9.4%) والذي تم استخدامه عند التعرض للمطاردة. كما لم تحظ عبارات مثل "التوقف عن النشر" و"إغلاق الحساب" بشعبية كبيرة بين المشاركات، مما يدل على حرص هؤلاء النساء على ممارسة حقوق متساوية مع الرجال في نشر أي مادة يرغبن في مشاركتها دون قيود ويتوقعن احترامها في المقابل.

وتشير أنماط الإبلاغ التي عبرت عنها المشاركات إلى وجود بعض الثقة في المساعدات التقنية والرسمية المتاحة، حيث اعتبر الإبلاغ "للسلطات" مهمًا بنسبة تتراوح بين 5% و15% في الحوادث الأكثر خطورة التي تنطوي على التهديدات الجسدية، وانتحال الشخصية، وتحريض الأسرة، وحملات التشهير، ونشر المعلومات الخاصة، والمطاردة. ومع ذلك، كان الإبلاغ "إلى منصة إلكترونية" أعلى قليلاً؛ تم اختياره بنسبة 8% إلى 16% عند حدوث اتصال أو صور متكررة غير مرغوب فيها، أو التشهير، أو الإساءة اللفظية، أو المطاردة، أو الهجمات على الأسرة.

حذف المنشورات الأصلية التي جاء معها العنف كان أقل شيوعًا، حيث تم اختياره بنسبة 11.5% فقط عندما يتم نشر الصور الملفقة، ويتم استخدام تعديل إعدادات خصوصية الحساب بنسبة 4% إلى 20% بشكل رئيسي عندما يتعلق الأمر بالقرصنة أو التتبع أو الإساءة اللفظية. على الرغم من أن هذه الأدوات التقنية، بالإضافة إلى الحظر والإبلاغ، يتم توفيرها من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي وقد تبدو وكأنها استراتيجيات تكيف أو دفاع مهمة في مواجهة الضرر الرقمي، إلا أن النتائج أعلاه تُظهر إحجام النساء اللاتي شملهن الاستطلاع عن استخدام هذه الخيارات عند الاستجابة لحوادث العنف.

توضح هذه النتائج، بشكل عام، أن تلقي اتصالات متكررة غير مرغوب فيها أو صور مسيئة جنسيًا أو إساءة لفظية كان شائعاً جدًا بين عينة المسح وأن "تجاهل الحادث" أو "حظر المعتدي" كانت الاستجابات الأكثر شيوعًا كوسيلة لحماية الذات. وأوضحت إحدى المشاركات ذلك بالقول: "من الأسهل الحظر والتجاهل، والتظاهر وكأن الأمر لم يحدث أبدًا لتهدئة نفسي،" بينما قالت أخرى: "عندما أتجاهل، يشعر المهاجم بالملل ويتوقف لأنني لم أعطه الفرصة والاهتمام الذين سعى إليهما."

على الرغم من أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج تقرير المركز الدولي لحوكمة الابتكار CIGI، حيث قام 44% من المشاركين بحظر أو تصميت المعتدين بعد وقوع اعتداء عبر الإنترنت، إلا أنه يظهر أن العنف الرقمي ضد المرأة يتم تطبيعه، ويوضح كيف تحاول الضحايا التقليل من خطر حوادث العنف هذه، وهو ما يفسر سبب عدم الإبلاغ عنها، تم التعبير عن هذه المعاني في مقابلة مع إحدى الضحايا، سارة، حيث عبرت عن مخاوفها بالقول: "لقد أصبح العنف الرقمي أمرًا طبيعيًا لدرجة أن الأفراد، بما فيهم أنا، قد لا يدركون أنه قضية مهمة أو قد يقللون من تأثيرها، مما يؤدي إلى العزوف عن الإبلاغ. أنا شخصيًا لدي مخاوف تتعلق بالخصوصية أيضًا؛ لا أريد أن تصبح معلوماتي الشخصية علنية أثناء عملية الإبلاغ أو التحقيق المحتمل مما يؤدي إلى فقدان الخصوصية والأمان."

وعندما سئلت المشاركات عما إذا كانت استجابتهن ستكون مختلفة إذا كنّ يعرفن المتحرش، أجابت 33.3% بـ"نعم،" وقالت نسبة مماثلة أنهن لا يعرفن ما إذا كان رد فعلهن سيكون مختلفًا، بينما قالت 26.7% منهن "لا" و6.7% قلن "ربما". وعلقت إحدى المشاركات على ذلك بالقول: "كل محاولات ارتكاب العنف ضدي حتى الآن كانت عامة، لذا لا أعرف كيف سأتصرف لو كنت أعرف الشخص،" وأكدت أخرى أن "معرفة المهاجم ستسهل الإبلاغ عنه إلى السلطات، أو إذا كنت أعرفه عن قرب سيسهل على التواصل مع والديه،" فيما أكدت أخريات أن رد الفعل "كان سيكون أكثر عدوانية". "، أو أنهن "كن سيواجهن المعتدي ويطلبن منه التوقف،" وإذا استمر في الإساءة، "كن سيبلغن الشرطة عنه."

فيما يتعلق بسؤال المسح حول الأسباب وراء انتشار العنف الرقمي ضد المرأة، ذكرت المشاركات عدة عوامل ساهمت في افتقار المرأة إلى الأمان في الفضاء الرقمي في الإمارات، كما هو الحال في الدول العربية الأخرى، بما في ذلك عدم احترام النساء من قبل بعض الأشخاص، واعتقاد الجناة أن بإمكانهم الإفلات من العقاب، وإحجام الضحايا عن الإبلاغ بسبب الخوف أو الوصمة الاجتماعية، وافتقار بعض النساء إلى الوعي أو المعرفة التقنية فيما يتعلق بالسلامة وحماية الخصوصية عبر الإنترنت.

واقترحت المجيبات أيضًا أن القوالب النمطية الاجتماعية للمرأة التي تصورها كفرد ضعيف هي أحد الدوافع الرئيسية لانتشار العنف الرقمي ضد المرأة، باعتبارها هدفًا سهلاً له. غالبًا ما تنشأ هذه الصور النمطية من معتقدات مجتمعية قديمة جداً تصور المرأة بشكل غير عادل على أنها غير عقلانية وسلبية، ما يؤدي، وفقًا للمشاركات، لدفع الأفراد الذين يفتقرون إلى الوازع الديني أو النزاهة أو الوعي إلى الاعتقاد بأنه، وبوجود منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي توفر عدم الكشف عن هوياتهم، يمكنهم أن يسيئوا معاملة النساء لأنه أصبح من السهل الوصول إليهن عبر الإنترنت، أو لأن حساباتهن الشخصية عامة ويبالغن في المشاركة، أو لأن النساء سيتصرفن بناءً على المشاعر أو الخوف ولن يتمكنّ من الدفاع عن أنفسهن أو طلب المساعدة. وتساعد العديد من النساء في ترسيخ هذه التصورات المشتركة اجتماعيًا من خلال تبنيها وإبرازها في استجاباتهن السلبية لحوادث العنف الرقمي، عندما يقررن تجاهل الاعتداءات التي أثرت عليهن وعدم الإبلاغ عنها أو طلب الدعم، أو عندما يتجهن لجلد الذات.

ويبدو أن هناك اتفاقاً مشتركًا بين المستجيبات على أن استهداف النساء يتم بسبب العقلية الذكورية المهيمنة عربياً، والتي تستغل كون التواصل عبر الانترنت غير محدود جغرافيًا، في إشارة إلى حقيقة أن التحرش يتم أيضاً من قبل رجال خارج دولة الإمارات، كما أكدت ذلك أيضًا السيدات اللاتي تمت مقابلتهن: "لأنها امرأة، والمرأة تتعرض دائمًا للحكم والنقد بسبب مظهرها، ولأن المجتمع بشكل عام يهيمن عليه الذكور." ومع ذلك، نلاحظ أن مواطني الإمارات غالبًا ما يخشون التداعيات الثقافية لممارسة التحرش ضد النساء لأنه أمر غير مقبول محلياً، ويخشى الرجال العرب من غير المواطنين المقيمين في الإمارات من الترحيل إذا خالفوا القانون، وبالتالي لا ينخرط معظمهم في العنف الرقمي."

أوضحت خبيرة إماراتية في مجال النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، طلبت عدم الكشف عن هويتها، أن العنف الرقمي الذي تتم ممارسته من خلال منصات التواصل الاجتماعي المتزامنة أو غير المتزامنة، مثل الواتساب أو الألعاب، هو نتيجة التقدم السريع والهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات، وقدرتها على اختراق الحواجز الجغرافية والاجتماعية. وأكدت أن الحكومة في دولة الإمارات تشجع المرأة بشكل إيجابي على

العمل في المجال العام لتمكينها من تولي مناصب قيادية في المجتمع. "لهذا السبب لا أعتقد أن هناك أحداً في الإمارات يرتكب العنف ضد المرأة بسبب أدوارها [القيادية] غير التقليدية، بل على الأغلب يتم ارتكابه لابتزازها مقابل المال أو الجنس، وهي حالات عرضية ينبغي أن يتم التعامل معها عند حدوثها." وقالت الخبيرة إن هذه ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على دولة الإمارات مشيرةً إلى احتمال أن يكون العنف الرقمي في معظمه قادماً من خارج الإمارات، وأن هناك مؤسسات إقليمية ودولية تهدف إلى تنسيق الجهود بين مختلف البلدان للتعامل مع الحالات التي يكون فيها مرتكبو العنف الرقمي يقيمون في بلد مختلف.

اتفقت ليلى حتاحت، وهي أخصائية البرامج ومكتب الاتصال الإماراتي لدول مجلس التعاون الخليجي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع خبيرة النوع الاجتماعي الإماراتية في تأكيدها أنها لاحظت من خلال تجربتها على المستويين الشخصي والمهني أن مواطني الإمارات بشكل عام يكنون تقديرًا كبيرًا للمرأة ولن يقدموا على الانخراط في أي شكل من أشكال العنف ضد النساء. "إن دولة الإمارات مجتمع تقليدي تحظى فيه القيم الثقافية باحترام كبير. الجميع يعرف الجميع، وعادة ما يحافظ المواطنون على مستوى عالٍ من السلوك. ولسوء الحظ، فإن معظم أعمال العنف تأتي من خارج دولة الإمارات وتستهدف السكان المحليين من خلال تقنيات التصيد الاحتيالي لتحقيق مكاسب مالية."

قالت شهد، المدافعة عن حقوق الشباب والنساء والتنمية المستدامة، إن الناس في الإمارات، وخاصة النساء، ليس لديهم الكثير من الوقت لقضائه على وسائل التواصل الاجتماعي، وهم حذرون فيما يقولونه لأنهم يعرفون أن هناك قوانين قوية تعاقب التحرش. في الواقع، يجرم القانون حتى الرموز التعبيرية المسيئة وتلك ذات الطبيعة الجنسية. بالنسبة لشهد، فإن الحل لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة يتجاوز مجرد وجود قوانين صارمة؛ إنها الإرادة السياسية لتنفيذ تلك القوانين والحفاظ على ثقافة لا تتسامح مع العنف. وأوضحت: "إذا كان التحرش بالنساء مقبولاً اجتماعياً، سواء كان ذلك على الإنترنت أو خارجه، فسيجد الناس ثغرات في النظام القانوني أو سيكون العاملون في النظام أقل ميلاً إلى فرضه لصالح النساء." على سبيل المثال، قالت إن النساء المؤثرات على وسائل التواصل الاجتماعي، اللاتي يتمتعن بالظهور وحققن نجاحاً مهنياً، يفعلن ذلك دون أي خوف من التحرش أو التعرض للعنف لأنهن يعرفن أن القانون ومؤسسات الدولة في صفهن.

ويمكن إثبات وجود صلة بين انتشار (أو عدم انتشار) العنف الرقمي ضد المرأة وبين الوعي أو المعرفة التقنية، وذلك لما له من أثر على مكافحة العنف الرقمي والإبلاغ عنه. وقد يفسر هذا الارتباط سبب تعرض 27.8% فقط من عينة المسح للعنف الرقمي ضمن المجال الرقمي لدولة الإمارات، حيث إنه وفقًا لمجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة، فإن معدل التعليم في الإمارات مرتفع، حيث تسعى 95% من خريجات المدارس الثانوية إلى مواصلة التعلم في مؤسسات التعليم العالي، مقارنة بـ 80% من الذكور. ربما يكون للغالبية المتعلمة من النساء الإماراتيات أثر في تبني والالتزام بالسلوك المسؤول والحذر على الإنترنت وفهم المخاطر المحتملة للسلوك المؤذي.

أبرار مكاوي هي خبيرة استراتيجية رقمية إماراتية تعمل منذ أكثر من عقد من الزمن في إحدى أكبر المؤسسات التعليمية في البلاد، ومسؤولة عن منصات التواصل الاجتماعي والاتصالات الرقمية فيها، توضح فيما يخص سلوك المرأة الرقمي عبر الإنترنت في الإمارات، أنه كلما كانت المرأة أكثر تعليماً، قل تعرضها للعنف الرقمي،

خاصة أن هناك أدوات عديدة، مثل تطبيق "الأمين" المتوفر للمواطنين والمقيمين المغتربين على حد السواء للإبلاغ عن أي إساءة، رقمية أو غير ذلك. "أنا شخصياً حريصة جدًا على الطريقة التي أقدم بها نفسي على وسائل التواصل الاجتماعي. حساباتي على فيسبوك وإنستغرام هي حسابات خاصة، وفقط من خلال لينكدان أتعرض أحياناً للتواصل غير المرغوب فيه من رجال يستهدفونني لأنني امرأة."

وأكدت ليال ذلك، مشيرة إلى أن "الأفراد المتعلمين يميلون إلى أن يكونوا أكثر مهارة في تحديد وتجنب المواقف الضارة المحتملة عبر الإنترنت. ويعمل هذا الوعي المتزايد بمثابة حاجز وقائي، مما يسمح لهن [النساء] بالاستجابة بسرعة للسلوكيات المهددة، وفي بعض الحالات، تجنبها. ومن خلال تزويد أنفسهن بالمعرفة والمهارات اللازمة للتنقل في الفضاء الرقمي بحكمة، تصبح النساء المتعلمات في وضع أفضل لحماية وجودهن على الإنترنت والتخفيف من فرص وقوعهن كضحايا للعنف الرقمي."

باعتبارها خبيرة في الموضوع، اعتبرت لارا أن العلاقة بين حماية المعلومات الشخصية ومكافحة العنف الرقمي ضد المرأة مهمة: "إن ضمان أمان البيانات الشخصية يمكن أن يكون بمثابة درع ضد أعمال العنف المحتملة عبر الإنترنت،" و"يمكن أن يقلل من مخاطر التنمر الإلكتروني والمضايقة وغيرها من التصرفات المؤذية عبر الإنترنت." وواصلت توصيتها بأنه يجب على النساء "تعزيز سلامتهن عبر الإنترنت من خلال مراعاة البيانات التي يشاركنها،" وهو ما يتضمن الحد من التفاصيل الشخصية التي يشاركنها على وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن ثم، فإن الافتقار إلى الخصوصية في العالم الرقمي يمكن أن يجعل الأفراد أكثر عرضة للعنف الرقمي. إن الإفراط في تبادل المعلومات الشخصية والعواطف ومواقع التواجد والتجارب عبر الإنترنت يمكن أن يعرض الأفراد عن غير قصد لأشكال مختلفة من العنف الرقمي لأن الجناة قد يستغلون هذه المعلومات لاستهداف ضحاياهم وابتزازهم. وأكدت أبرار أن عالم الإنترنت مفتوح، وإذا لم تكن المرأة حريصة على بياناتها، فمن المحتمل أن تقع ضحية لأشخاص من جميع أنحاء العالم بسبب طبيعة التواصل الرقمي اللامحدودة. كما أثارت نقطة مهمة: "الفتيات الأصغر سنًا في دولة الإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى أكثر عرضة للخطر بسبب إهمالهن في حماية بياناتهن وصورهن الشخصية. كما أنهن أقل حزماً فيما يتعلق بالرد على المسيئين؛ ولهذا السبب يقع على عاتق العائلات مسؤولية تعليم أبناءهم في المقام الأول."

أما بالنسبة لتأثير العنف الرقمي ضد المرأة على الضحايا، قالت سارة إن تجربتها مع العنف الرقمي كانت مرهقة ومؤلمة عاطفياً، وتأثرت صحتها بشكل عام: "بالتفكير في أسوأ حالات العنف التي واجهتها، أستطيع أن أؤكد أنه كانت هناك آثار نفسية واجتماعية وتقنية. وقد أدى ذلك إلى شعوري بالقلق الشديد، كما أثر على صحتي النفسية." تم اختيار هذه التأثيرات وغيرها من المسح الأدبي للسؤال عنها في الاستطلاع وتوضح النتائج في الشكل 4، أن تأثيرات العنف ضد المرأة منتشرة بوضوح على جميع التأثيرات في الرسم البياني.

الشكل 4: تأثير العنف الرقمي ضد المرأة

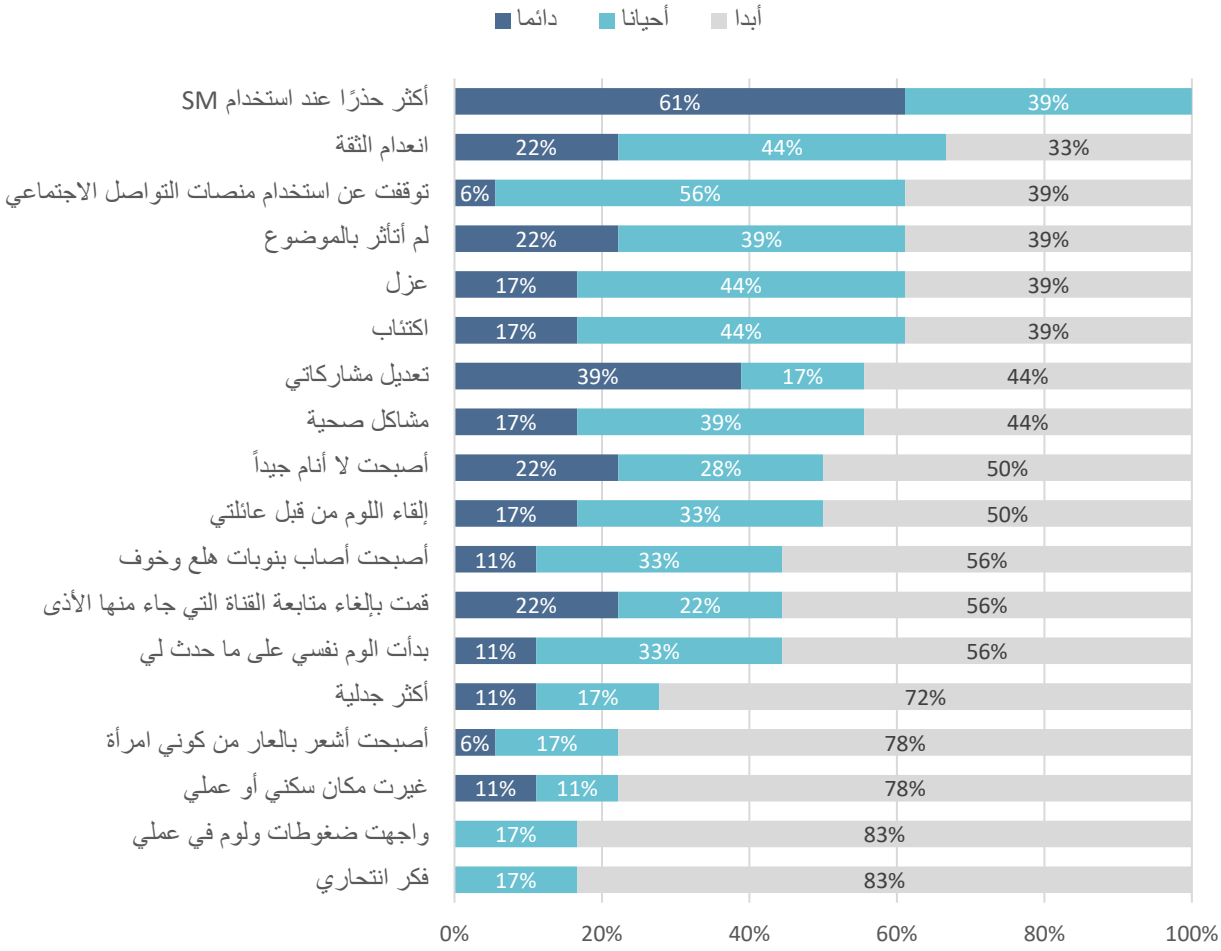

أصبحت جميع المشاركات (100%) أكثر حذراً عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعد تعرضهن للعنف الرقمي حسبما أفدن في إجاباتهن على أسئلة المسح. وفي حين ذكرت 61% منهن أنهن لم يتأثرن بالحوادث التي تعرضن لها، أفادت أكثر من نصف المستجيبات بأنهن فقدن الثقة، وأقلعن عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما عانين من الاكتئاب والعزلة، وغيرن الطريقة التي يعبرن بها عن أنفسهن في الفضاء الرقمي، وعانين من آلام جسدية ترتبت على حالتهن النفسية بعد الاعتداءات الرقمية التي تعرضن لها.

ذكرت حوالي نصف المشاركات تأثيرات مشتركة أخرى أيضًا منها: مواجهة لوم الضحية، والمعاناة من الأرق، واتخاذ قرار بإلغاء متابعة القناة التي صدرت عنها الإساءة، وأفادت 44% من المستجيبات أيضاً بأنهن بدأن يصبن بنوبات هلع ويلمن أنفسهن. وبدرجة أقل بكثير، أفادت المشاركات بأنهن أصبحن صداميات على الإنترنت، أو احتجن إلى تغيير مكان السكن أو العمل، أو أصبحن يشعرن بالخجل من كونهن نساء. الأفكار الانتحارية رغم ذلك كانت قليلة بين المشاركات في المسح، على الرغم من أنها لا تزال مثيرة للقلق، حيث فكرت 16.7% من المشاركات في الانتحار. تعليقًا على هذا السؤال، أضافت إحدى المشاركات أنها تكره الرجال نتيجة العنف الرقمي الذي تعرضت له: "لدي صورة سيئة للغاية عن الرجال،" ويعزز هذا التعليق ما أفادت به مشتركة أخرى بأنها أصبحت تشعر: "بالقلق وانعدام الثقة في الرجال."

النتائج المذكورة أعلاه توافقت بشكل كبير مع نتائج المقابلات، حيث قالت سارة أنه عندما تصبح المرأة هدفًا للتحرش أو التنمر عبر الإنترنت، فإنها غالبًا ما يتولد لديها إحساس عميق بالعزلة خوفًا من التعرض للمزيد من الإساءة، تنسحب من التفاعلات الاجتماعية في الفضاء الرقمي وخارجه، وتتراجع إلى العزلة التي فرضتها على نفسها والتي تعطّل إحساسها بالارتباط والانتماء. في بعض الحالات، تواجه النساء من ضحايا العنف الرقمي اللوم من أفراد في دوائرهن الاجتماعية، وقد يمتد التأثير أيضاً إلى الأصدقاء.

ووفقا لجيني، وهي أخصائية نفسية عربية في الإمارات، فإن التأثيرات تشمل "الأرق ونوبات الهلع والقلق الشديد والشعور بالذل"، وقد تتصاعد إلى مستويات متطرفة وتسبب تغيراً دائما في الشخصية، مما يؤدي إلى تشويه صورة الذات، وفي بعض الأحيان، سلوكيات إيذاء النفس. واقترحت جيني أن الضحايا اللاتي "يشعرن بالانزعاج أو الخوف أو الغضب" يمكنهن التحكم في هذه المشاعر: "يمكنهن التحدث إلى الأصدقاء أو المختصين وتذكير أنفسهن بأن هذا ليس خطأهن. من المهم طلب الدعم واستخدام استراتيجيات التكيف الصحية." ومع ذلك تقول جيني، فإن "الأصدقاء الذين قد لا يدركون تمامًا التأثير العاطفي للعنف الرقمي قد ينأون بأنفسهم عن الضحية وقد يجدون صعوبة في فهم خطورة الوضع، مما يقلل من دعمهم أو تعاطفهم."

الحلول الممكنة للحد من العنف الرقمي ضد النساء في الإمارات

فيما يتعلق بالسؤال حول مدى الوعي واستخدام أنظمة الدعم المتاحة لضحايا العنف الرقمي ضد المرأة في دولة الإمارات، فقد قالت غالبية المشاركات في المسح بأنهنّ لم يكنّ على علم بوجود الجهات الرسمية المعنية بتلقي البلاغات حول العنف الرقمي ضد المرأة. وأكثر من نصف المشاركات لا يعلمن أيضاً عن توفر الدعم النفسي لهن عند الحاجة، ونسبة مماثلة لا تعلم بأي تشريعات قانونية أو إجراءات تقنية. وقد أوضحت الإجابات على السؤال التالي هذه النتائج.

حيث ذكرت ربع المشاركات المتبقيات أنهنّ لم يستخدمن العديد من هذه الخيارات لأنهن لم يحتجن إليها، في حين قال عدد أقل منهن إنهن لم يبلغن السلطات أو يطلبن المساعدة التقنية أو القانونية لأنهن كنّ خائفات من تبادل معلوماتهن وتفاصيل التجارب التي عشنها مع الجهات المسؤولة. فيما اعتقدت حوالي 11% من المشاركات أن تقديم البلاغات إلى منصة إلكترونية كان مفيدًا، ووصفت نسبة مماثلة تجربتهن مع المنصات الإلكترونية بأنها "مؤذية"، لكن 6% ذكرن أنهن لم يبلغن لأنهن لا يثقن في أن المنصات الإلكترونية ستساعدهن في حل المشكلة. واحدة فقط من المشاركات علمت بحقوقها كامرأة ضد العنف الرقمي وطالبت بها من خلال الإبلاغ عن الحادثة إلى الجهات الرسمية والاستفادة من الدعم النفسي والقانوني.

عندما تعرضت وعد للمضايقة من خلال جهة اتصال غير مرغوب فيها على تطبيق واتساب، "كان التحدي الذي واجهته متمثلاً في الافتقار إلى الفهم أو الاستجابة من المنصات الإلكترونية. . . على الواتساب، يمكنني حظره؛ لكنه ظل يرسل لي رسائل ويتواصل معي من أرقام أخرى. لم أستطع إيقاف ذلك، ولم أجد أي طريقة في التطبيق لمنعه. ربما هناك طريقة، لكنني لم أكن أعلم عنها." وكان رد فعلها السريع هو التواصل

للحصول على المساعدة من خلال الاتصال المباشر برقم الشرطة (999): "لقد أبلغت الشرطة بالحادثة، وقد قدموا لي المساعدة والدعم اللازمين. والحقيقة أنني اتصلت بشرطة الإمارات للإبلاغ عن الحادثة، ولم أكن متأكدة من تجاوبهم. من خلال مكالمة هاتفية فقط، قدمت جميع المعلومات المطلوبة، وفي فترة ما بعد الظهر، تلقيت مكالمة تفيد بأن كل شيء قد تم حله، وأنه لن يتصل بي بعد الآن. بصراحة، كنت سعيدة جدًا ومتفاجئة في نفس الوقت."

لا شك أن الثقة في السلطات عامل مهم جداً في مواجهة العنف ضد النساء وحمايتهن، إلا أن ثقة المرأة في نفسها وإدراكها لحقوقها يظل حجر أساس في تعاملها مع المواقف التي تواجه فيها تعدياً في الفضاء الرقمي، تقول الدكتورة مريم قطيط، الخبيرة الإماراتية الرائدة في التحول الرقمي وشخصية تحظى بتقدير عام في البلاد، إنها شهدت تطور المساحات والمنصات الإلكترونية منذ فجر الإنترنت، من الأدوات المهنية إلى المجتمعات الفنية، وشبكات المناصرة. على الرغم من أنها لم تواجه شخصيًا العنف الرقمي، إلا أنها تدرك نقاط الضعف التي قد يواجهها المستخدمون الشباب، وخاصة الفتيات، وشددت على أهمية الثقة بالنفس وبناء القدرة على الصمود، موضحة كيف تتجنب شخصيًا أي مشاركات سامة أو خطاب كراهية على الإنترنت.

وعلى الرغم من اعترافها بأن الأطر القانونية الحالية قد لا تتناول بشكل صريح العنف الرقمي ضد النساء، وذلك بسبب التحيزات التاريخية في المجتمع، إلا أنها سلطت الضوء على الأدوات الحالية وأنظمة الدعم التي يمكن استخدامها، وحثت النساء على طلب المساعدة إذا لزم الأمر. واستشهدت د. مريم بتجارب إيجابية ممن تواصلن معها لطلب المشورة في استخدام التطبيقات المخصصة للإبلاغ عن حوادث العنف الرقمي، وخاصة تطبيق "الأمين"، والذي يمكن من خلاله الإبلاغ عن المخاطر الأمنية، والتعدي على المساحات الخاصة، وفي استخدام أدوات الحظر والتصفية في العديد من منصات التواصل الاجتماعي لمساعدة ضحايا العنف في التقليل من حدة الاعتداءات التي يواجهنها.

وإدراكًا منها للتأثير المحتمل للعنف الرقمي، شجعت د. مريم المناقشات المفتوحة والمبادرات التوعوية المجتمعية. وأكدت أنه من خلال تعزيز الوعي وتذكير الأفراد بحقوقهم، من الممكن خلق بيئة أكثر تكاملاً وإيجابية على الإنترنت للجميع. وأوضحت أنها لهذا السبب، وعلى المستوى الشخصي، تشارك بنشاط في برنامج "E-safe" التابع لجمعية الإمارات للإنترنت الآمن، والذي يعلم الأطفال والمراهقين المهارات العملية للمشاركة المسؤولة والآمنة عبر الإنترنت.

وأوضحت ليلى حتاحت في ذات السياق أن دولة الإمارات قطعت شوطاً طويلاً على صعيد القوانين والأنظمة المعمول بها لدعم المرأة ومكافحة العنف بشكل عام. "ومع ذلك، أعتقد أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود من حيث رفع مستوى الوعي على مستوى المجتمع، وخاصة بين الفتيات الصغيرات، لمعرفة الأدوات المتاحة لهن في حالة تعرضهن لأي نوع من أنواع العنف عبر الإنترنت. كما يجب أن يكون تعريف العنف الرقمي أكثر وضوحًا ليشمل جميع أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي ويجب إدراجه ضمن النطاق الأوسع لتشريعات العنف الأسري."

كما أكدت الخبيرة الإماراتية في مجال النوع الاجتماعي أن "القوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة فعالة ومتاحة لأولئك الذين يرغبون في استخدامها ...، وهي تعامل المواطنين وغير المواطنين بنفس الطريقة لأن الهدف العام هو بيئة آمنة للجميع." حقيقة أن وعد، وهي غير إماراتية، تلقت المساعدة اللازمة على الفور تؤكد ذلك، وتوضح مدى استجابة السلطات الإماراتية في معالجة مثل هذه القضايا، فضلاً عن أهمية التدخل الفوري والجهود التعاونية بين الهيئات التشريعية ووكالات إنفاذ القانون، والمنصات الرقمية لمكافحة العنف ضد المرأة.

ذكرت وعد أن أصدقاءها لم يصدقوا عندما سمعوا عن كيفية تعامل السلطات مع قضيتها: "بعض الناس لا يدركون خطورة المشكلة أو قد لا يعتبرونها قضية مهمة. كل أصدقائي يحاولون تطبيع الأمر، لكن عندما حصلت على الدعم المناسب، تفاجأوا إيجابياً بما حدث." لذلك، اقترحت وعد ضرورة "بناء المزيد من الوعي حول حقوقنا في مواجهة العنف، والإجراءات التي يمكننا اتخاذها لحماية أنفسنا كنساء." قالت: "عندما ترى امرأة أمامها طريقة عملية لتقديم شكوى، في المرة القادمة التي تواجه قضية مماثلة، سوف تستخدمها."

فيما يتعلق بالدعم، أفادت معظم المشاركات في المسح أنهن يتلقين الدعم بشكل رئيسي من الأصدقاء (70.5%). بعد ذلك، قالت أكثر من نصف المشاركات إنهن يطلبن الدعم من أفراد الأسرة من الإناث، بينما نسبة مماثلة تقريبًا تطلب الدعم من أفراد الأسرة الذكور. عدد أقل منهن لجأن لمنصات التواصل الاجتماعي، أو للزملاء في مكان العمل للحصول على الدعم، أو أبلغن الشرطة عن الحوادث التي تعرضن لها (17.7%).

توضح النتائج عدم قيام أي من أفراد العينة بالتواصل مع منظمات المجتمع المدني، ما يلقي الضوء على وجود نافذة للتحسين في هذا القطاع من خلال إنشاء المزيد من المنظمات وتفعيل دورها في المجتمع لتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية، أو التقنية، أو القانونية للمواطنات الإماراتيات، أو للمقيمات من ضحايا العنف الرقمي.

عندما طُلب من النساء اللاتي شاركن في المسح تقييم التدابير المقترحة في البحث الحالي لمكافحة العنف الرقمي، اعتبرت المشاركات جميع التوصيات مفيدة. وكانت الإجراءات التي اعتقدن أنها أكثر فائدة، نشر الوعي الاجتماعي بأضرار العنف الرقمي ضد المرأة، وتوفير دوائر الدعم الفني والقانوني المجانية بنسبة 100%، يليها تثقيف الناس في المدارس وأماكن العمل حول الأمن السيبراني، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتوفير التدريب لمتلقي الشكاوى حول كيفية بناء التواصل الحساس مع ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة. فيما اعتُبر تجريم ومعاقبة الجناة والضغط على المنصات الرقمية لتغيير الطريقة التي تتعامل بها مع شكاوى العنف الرقمي ضد المرأة أمرًا مفيدًا، أو مفيدًا إلى حد ما، من قبل معظم المشاركات.

في نتائج المقابلات، قالت وعد إن "زيادة الوعي من خلال الحملات أمر ضروري لأنه، بالنسبة لي، كنت أعرف رقم هاتف الشرطة وقد اتخذت الإجراء اللازم؛ ولكن الكثير من الناس لا يعرفون هذه المعلومة أو ماذا يفعلون في حالة مماثلة." تدعم وعد أيضاً اقتراح عقد برامج تدريبية للنساء حول السلامة والحماية الرقمية، "لأن مثل هذه البرامج يمكن أن تمكن النساء من حماية أنفسهن عبر الإنترنت وزيادة الوعي حول العنف الرقمي. نحن بحاجة إلى مزيد من الاهتمام بهذه القضية، نعتقد أن العنف لا يمكن أن يحدث إلا في الحياة الواقعية؛ ومع ذلك، فقد أصبح الأمر منتشرًا للغاية مع التقدم التكنولوجي."

وأكدت خبيرة النوع الاجتماعي الإماراتية توافر برامج التوعية بالأمن السيبراني في المدارس والموجهة كذلك لأولياء الأمور والتي تقدمها المنظمات الوطنية والأهلية. وشجعت تعزيز ثقافة الإبلاغ عن الاعتداء وطلب الدعم عند الضرورة لأنه "من المستحيل عدم العثور على المساعدة عند طلبها." "كسر الخوف من الفضيحة أو اللوم يجب أن يتم على المستوى الفردي... صحيح أن المجتمع الإماراتي محافظ، لكن الأمر لن يكون كذلك على حساب النساء والفتيات، ومؤخراً، هناك اهتمام تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على الهوية الإماراتية." واقترحت أن يكون محور التركيز في حملات التوعية هو تشجيع النساء، وخاصة الفتيات، على تبني سلوكيات رقمية ذكية لحماية أنفسهن أثناء التفاعل مع الآخرين في المجال الرقمي، حتى لا يشاركن معلومات شخصية يمكن أن تضعهن في مواقف ضعيفة. وفي حالة حدوث عنف رقمي، فإنهن بالتالي سيعرفن الأدوات وأجهزة الدعم المتوفرة، وسيثقن في مقدمي الخدمة لحماية سريتهن.

تتفق لارا مع أن المشكلة في كون البيانات الشخصية "التي تتم مشاركتها باستخدام التكنولوجيا، وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، تنتشر بسرعة!" لذلك، يجب أن تعمل حملات التوعية على تعزيز حماية البيانات الخاصة كأولوية على الإنترنت. تقترح لارا على النساء والمنصات الرقمية النظر في طرق حماية البيانات والخصوصية من زوايا مختلفة لأن الإفراط في المشاركة يمكن أن يعرض المستخدمين للخطر ويجعلهم أكثر عرضة للعنف الرقمي. ولكن اقتراح لارا لا يستبعد حقيقة أن النساء غير الناشطات على الإنترنت، أو اللاتي لا يشاركن أية بيانات شخصية، يتعرضن أيضاً للعنف الرقمي لمجرد وجودهن على الإنترنت.

كما أكدت لارا على أهمية تحديث إعدادات الخصوصية بانتظام، واستخدام كلمات مرور قوية وفريدة من نوعها، وتفعيل المصادقة الثنائية على الحسابات، والاستفادة من ميزات التصفية والحظر والإبلاغ عن المعتدين على وسائل التواصل الاجتماعي، والانتقائية في قبول طلبات الصداقة أو طلبات التواصل. علاوة على ذلك، نصحت النساء بتوخي الحذر بشأن الروابط ورسائل البريد الإلكتروني غير المألوفة لمنع هجمات التصيد الاحتيالي. ومن خلال تبني هذه الممارسات، يمكن للنساء إنشاء مساحة أكثر أمانًا على الإنترنت وتقليل تعرضهن للتهديدات الرقمية.

أوصت جيني بضرورة الانتباه إلى العلامات التحذيرية التي تشير إلى احتمال حدوث عنف رقمي: "يمكن أن تكون هناك إشارات حمراء تشير إلى أن العنف الرقمي قد يتصاعد إلى الأذى الجسدي أو المطاردة على أرض الواقع. وقد يشمل ذلك التهديدات المتكررة أو محاولات تتبع موقع الشخص أو مشاركة المعلومات الشخصية دون موافقة. ومن الضروري أخذ مثل هذه العلامات على محمل الجد وطلب المساعدة أو إشراك السلطات مباشرة لضمان السلامة."

تلفت جيني الانتباه إلى أنه "لا توجد أدوات لحماية النساء على الإنترنت فحسب، بل هناك أيضًا عواقب للإبلاغ الكاذب أو الادعاءات الملفقة. وهذا يعني أن الحماية تسير في كلا الاتجاهين، وأن حملات التوعية المختلفة وخاصة على تطبيق الواتساب تقوم بتثقيف المقيمين في دولة الإمارات حول كيفية البقاء آمنين، وكيفية توثيق الأدلة على العنف واستخدامها للإبلاغ عن الحوادث في حالة وقوعها." وأشارت أيضاً إلى أن المؤسسات الحكومية ملزمة بموجب القانون بإنشاء وحدات / إدارات قانونية مسؤولة عن حماية موظفيها / طلابها ضد أي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك العنف الرقمي، مضيفة أن الجهات الرسمية في دولة الإمارات تأخذ مثل هذه الأمور على محمل الجد.

إن الحفاظ على الثقافة المحلية، في ضوء كون مواطني الدولة أقليةً مقارنة بالمغتربين في دولة الإمارات العربية المتحدة، دفع الحكومة وشعبها إلى أن يتبنوا أفضل أنماط السلوك كشكل من أشكال الحفاظ على الذات، وامتلاك السردية المتعلقة بقيمهم الخاصة كشعب.

قالت شهد: "نحن لسنا مجتمعاً محافظاً فيما يتعلق بحقوق المرأة، لكننا مجتمع يريد الحفاظ على ثقافته." وفيما يتعلق بتوازن القوى بين الجنسين في المجتمع، والذي يؤثر بشكل مباشر على انتشار العنف ضد المرأة، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، قالت شهد إن المرأة الإماراتية قوية بشكل غير عادي، وتحظى باحترام وحماية كبيرين. "لقد كان تمكين المرأة جزءًا مهمًا من بقاء أسلافنا. لذلك، على سبيل المثال، كان الرجال في الماضي يبحرون لعدة أشهر فيما تتولى النساء رعاية الأسرة، وكان دور النساء حينئذٍ يشمل الاهتمام بالمسؤوليات داخل المنزل وخارجه، مما أدى إلى كسب المرأة احترام المجتمع وتعزيز دورها كعضو فاعل وليس سلبي."

أكدت شهد في حديثها على ما تم ذكره سابقاً بأن هياكل الدعم موجودة بالفعل في النظام الاجتماعي الإماراتي، حسب قولها فإن المؤسسات القانونية والأمنية مدربة جيدًا على حماية المرأة وتقديم خدمات تستجيب للنوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من النساء العاملات في قوات الشرطة في الإمارات، قالت شهد مازحة إنها حاولت الانضمام إلى الشرطة في السابق فقيل لها إن هناك قائمة انتظار طويلة للنساء اللاتي تقدمن قبلها.

لفتت شهد النظر أيضاً إلى انتشار ثقافة "المجالس" في الإمارات على المستويين المحلي والاتحادي، والتي تعد متنفساً للمقيمين فيها، سواء مواطنين أو وافدين، تتيح لهم رفع شكاواهم إلى أصحاب القرار والجهات ذات العلاقة، وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المجالس بناءً على المعايير التقليدية لحل النزاعات ومناقشة قضايا المجتمع، وقد أصبح الوصول إليها أكثر سهولة حاليًا من خلال المنصات الإلكترونية والتطبيقات الرقمية التابعة لها.

أما بالنسبة لسارة فعندما تم ذكر الحلول المقترحة في هذا البحث، أجابت بالإيجاب: "هذه الإجراءات مهمة جداً. إن تجريم العنف الرقمي يمكن أن يخلق بيئة أكثر أمانًا على الإنترنت، شخصياً أعتقد أن هناك قانوناً في الإمارات للتجريم، لكنني لا أعرف ماذا أفعل أو كيف أتقدم بالشكوى، لذلك كنت أطبِّع الأمر وأستمر بتجاهله،" تعتقد سارة أن إجراء حملات توعية وتشجيع الدعم الأسري وتفعيل الأدوار التربوية والمجتمع المدني يمكن أن يساعد في منع العنف الرقمي ومعالجته على نحو فعال. ويعد توفير الدعم النفسي والتقني والقانوني والمجتمعي، إلى جانب تدريب متلقي الشكاوى، خطوات حاسمة في حماية النساء على الإنترنت."

أما ليلى فهي لا تضع المسؤولية على عاتق النساء ومنصات التواصل الاجتماعي فقط، بل تقترح تعاون جميع أصحاب المصلحة لحماية النساء من العنف الرقمي. وأشارت إلى الحاجة إلى اتخاذ موقف قوي ضد العنف الرقمي، واعتماد نهج شامل عند التعامل مع هجمات العنف: "إن تعزيز محو الأمية الإعلامية، ونشر ثقافة التحقق من الأخبار، والتعاون مع المنصات الرقمية، وتدشين حملات التوعية العامة كلها جزء من الاستراتيجية... كذلك خلق التكامل بين الجانب النفسي والاجتماعي والتكنولوجي والأخلاقي والاتصالات والقانون والتعليم والصحة العقلية وعلم الجريمة والأمن السيبراني والاقتصاد والذكاء الاصطناعي وحل

النزاعات، يعد أسلوباً مثالياً من الأساليب الواعدة متعددة التخصصات لمعالجة مشكلة العنف الرقمي. وقد تؤدي هذه الشراكات إلى علاجات كاملة تأخذ في الاعتبار العوامل المجتمعية والفنية والقانونية والنفسية. ومن خلال إنشاء مراكز الأبحاث وورش العمل، يمكن للباحثين من العديد من المجالات أن يتعاونوا لإيجاد حلول ناجعة لحل مشكلة العنف الرقمي المعقدة."

الاستنتاجات والتوصيات

يستنتج هذا البحث أن دولة الإمارات العربية المتحدة من المحتمل أن تكون واحدة من أكثر الدول أمانًا لأنشطة النساء عبر الإنترنت، بشرط أن يستخدمن الأدوات المختلفة التي تقدمها الحكومة لهن.

تظهر نتائج هذه الدراسة أيضاً أن ما يزيد قليلاً عن ربع عينة المسح قد تعرضن لشكل من أشكال العنف الرقمي ضد المرأة، الأشكال الأكثر شيوعًا من العنف الرقمي التي تعرضن لها هي تلقي اتصالات متكررة غير مرغوب فيها أو صور مسيئة أو إساءة لفظية، ويحدث العنف الرقمي ضد النساء في الغالب من قبل مستخدمين ذكور مجهولين في مساحات الاتصال الخاصة وليس في المجال الرقمي العام، بشكل أساسي على المنصة الأكثر شعبية في الإمارات العربية المتحدة وهي الإنستغرام.

كما تشير نتائج المقابلات إلى أن العديد من الجناة يقيمون خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، على اعتبار أن مواطني دولة الإمارات أو المقيمين فيها يخشون من العواقب نظرًا لوجود قوانين صارمة تنظم الاتصالات الرقمية، وتشير أيضاً إلى أن رد الفعل الأكثر شيوعًا للضحايا هو تجاهل الحدث أو حظر المستخدم، مما يساهم في انخفاض عدد البلاغات عن العنف، وأن التأثير الأكثر شيوعاً على ضحايا العنف الرقمي هو أن يصبحن أكثر حذراً على المنصات الرقمية وأن يتغير سلوكهن في الفضاء الرقمي، ويستنتج البحث أيضاً أن نظام الدعم الأكثر رواجًا هو اللجوء لأفراد الأسرة من الإناث، وتدعم جميع السيدات اللاتي تمت مقابلتهن والمستجيبات للمسح التوصيات المقترحة لتوسيع نطاق نظم الدعم النفسية والاجتماعية والتقنية والقانونية لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة.

لا تزال المرأة الإماراتية ملتزمة بالأعراف الاجتماعية في العالم غير المتصل بالإنترنت، والتي تحكم وتقيّد تواجدها على الإنترنت أكثر من الرجال. ولذلك، فإنهن يفضلن تجنب إثارة الانتباه في الفضاء الرقمي وتجاهل المشاكل عند حدوثها. تم الثناء بشكل أساسي على الجهود الحالية لحماية المرأة من العنف الرقمي في دولة الإمارات بناءً على نتائج المقابلات، كما تم تسليط الضوء بشكل أساسي على جهود الدولة للحفاظ على كرامة المرأة والحفاظ على احترامها وهويتها وثقافتها الوطنية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لنشر الوعي بالقوانين والأدوات المتاحة للتعامل مع العنف الرقمي وتشجيع النساء على استخدامها، وخاصة الشابات والمراهقات.

وبينما تعترف هذه الدراسة بالجهود التي تبذلها السلطات الإماراتية لمكافحة العنف الرقمي بشكل عام وحساسية نظامها في التعامل مع الضحايا من النساء، فإنها تؤكد ضرورة اليقظة المستمرة في التكيف مع التقدم التكنولوجي المستمر. يمكن تقديم بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات بناءً على تجارب ورؤى كل من الضحايا والخبيرات لاقتراح خارطة طريق لمزيد من التقدم ودعم الجهود الوطنية الحالية لمعالجة قضية العنف ضد المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه التوصيات:

1- التحسين المستمر لقوانين الجرائم الإلكترونية:

في البداية، لا بد من وضع تعريف واضح للعنف الرقمي ضد المرأة باعتباره جريمة إلكترونية. في حين أن قانون الجرائم الإلكترونية يحتاج إلى تعديل مستمر لمواكبة الوتيرة المتسارعة للتقدم التكنولوجي، خاصة بعد ظهور الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يجب إنشاء بنود محددة تتناول بشكل خاص العنف الرقمي الموجه ضد النساء والفتيات. تحتاج الحكومات للضغط على منصات التواصل الاجتماعي لأخذ حالات العنف ضد المرأة على محمل الجد، والاستجابة لها ومكافحتها بشفافية باستخدام أدواتها. يحتاج متلقوا الشكاوى الأوليين وأفراد الشرطة وسلطات إنفاذ القانون إلى التدريب على مختلف أشكال وآثار العنف ضد المرأة وكيفية تطوير الأساليب الحساسة في التواصل اللازمة للتعامل مع الضحايا، بشرط أن يكون هناك المزيد من الضابطات اللاتي يتعاملن مع قضايا النساء.

2- الدعم القانوني والفني والنفسي الاجتماعي:

هناك حاجة إلى التعاون بين مختلف المؤسسات (الأسرية، التعليمية، البحثية، التقنية، أو القانونية)، والسلطات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لتزويد الضحايا بالدعم المجاني والمتابعة المستمرة. وينبغي إبلاغ وكالات إنفاذ القانون بتعليمات واضحة تتضمن إجراءات وتدابير لمعالجة حالات العنف الرقمي ضد المرأة وتمكينهم من التصرف بشكل عاجل لحماية الضحايا من النساء. يعد توسيع دور المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة أمرًا ضروريًا لأن الناس يجدون التعامل معها أقل إثارة للخوف من الشرطة. وللمساعدة في توفير برامج التوعية، فإنها ستحتاج أيضًا إلى الدعم المؤسسي والبيانات والتمويل.

3- التبادل الأمني للمعلومات عبر الحدود:

يجب إنشاء آليات الاتصال السريع والتخفيف والاستجابة لحماية المرأة رقمياً في دولة الإمارات لضمان إنترنت أكثر أماناً لها. لذلك، وبما أن معظم الاعتداءات الرقمية تأتي من خارج الدولة، فلا بد من تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، وخاصة على المستوى الإقليمي، لتوحيد قوانين الجرائم الإلكترونية والعقوبات وملاحقة مرتكبيها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يمتد هذا الجهد ليشمل تعاون الشرطة مع الإنتربول أو اليوروبول عند الحاجة.

4- حملات التوعية العامة:

ولأن وضع قوانين وعقوبات رادعة ليس كافياً، فإن الأمر يتطلب حملات توعية عامة وبرامج تثقيفية، وينبغي تخطيطها وتنفيذها باستمرار لتعزيز المعرفة بالسلامة الرقمية والسلوك الرقمي المسؤول (بالإضافة إلى الوعي بالمخاطر المحتملة للتعرض للعنف الرقمي)، بالإضافة إلى نشر الوعي حول خدمات الدعم المتاحة للضحايا في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام الرئيسية. وينبغي استهداف الأجيال الشابة والآباء والمعلمين والصحفيين والمشرعين. تهدف مثل هذه البرامج إلى إزالة الوصمة الاجتماعية وتمكين جزء كبير من المجتمع من الإبلاغ عن الاعتداءات الرقمية، والتي يجب أن تشمل مبادرات ثقافية لتشجيع المناقشات في الدولة وتوفير مساحات آمنة لهذه المناقشات، ويمكن أيضًا إدراج مكافحة العنف ضد المرأة كجزء من حملات مكافحة العنف المنزلي.

5- تعزيز البحوث وتبادل البيانات:

هناك أبحاث محدودة حول السلامة الرقمية، وخاصة المبنية على أساس النوع الاجتماعي، في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك تبادل المعلومات أمر أساسي؛ سيكون من المفيد نشر بيانات منفصلة عن تعرض الجنسين للعنف الرقمي، معتمدة من قبل مركز وطني للأبحاث أو المعلومات. إن تعزيز التعاون بين الباحثين الأكاديميين وخبراء البيانات والوكالات الحكومية يمكن أن يضمن جمع بيانات حديثة وتحليل مدى انتشار العنف ضد المرأة وتأثيره وطرق التخفيف منه.